مؤتمر الألكسو الرابع عشر (14)

لـ"الوزراء التربية والتعليم العرب"

الدوحة - دولة قطر – 5-7 يناير 2025م

دليل المؤتمر

مؤتمر الألكسو الرابع عشر (14)
لـ "وزراء التربية والتعليم العرب"
الدوحة - دولة قطر – 5-7 يناير 2025م

ينعقد المؤتمر الرابع عشر (14) لـ **"وزراء التربية والتعليم العرب"** خلال الفترة من 5-7 يناير من للعام 2025م، **وموضوعه: "التعليم الشامل وتمكين المعلمين: رؤية استراتيجية للتربية في الوطن العربي"**

1. تقديم:

تنفيذا لقرار المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تعقد الألكسو مؤتمرها رفيع المستوى **"لوزراء التربية والتعليم العرب"**، لهدف تبادل الخبرات على المستوى العربي في قطاع التربية والتعليم، وتطوير السياسات والبني والهياكل والأطر البشرية والمناهج التعليمية والبرامج البحثية وصولا لتحقيق الجودة الشاملة فيه، إضافة إلى متابعة المستجدات والتطورات في هذا المجال، ودعم منظومة التربية والتعليم العربية، وصياغة تصورات مستقبلية لها، وتنمية السياسات التربوية، وتجويد أدائها وتحسين مخرجاتها.

وفي إطار تعزيز التعاون بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بدولة قطر، وتنفيذا لقرار المؤتمر الثالث عشر (13) لوزراء التربية والتعليم العرب المنعقد في الرباط بالمملكة المغربية (مايو 2023) والذي رحّب بطلب دولة قطر استضافة الدورة الرابعة عشرة (14) لمؤتمر "وزراء التربية والتعليم العرب"، عملت الوزارة و الألكسو واللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم على اتخاذ كافة الترتيبات الفنية واللوجستية لهذا الحدث التربوي العربي، والذي يقتضي وفقا لبروتكول عقد المؤتمرات الوزارية رفيعة المستوى إعداد وثيقة رئيسة للمؤتمر وفقا لموضوعه، وإعداد الوثائق المرجعية تنفيذا للتوصيات المؤتمر السابق، وعرض الوثائق المرجعية ضمن العمل العربي المشترك في مجال التربية والتعليم.

ويتنزل هذا العمل الفني والعلمي في إطار العمل العربي المشترك في مجال التربية والتعليم بهدف وضع الخطط والوثائق الاستراتيجية الاسترشادية، بما يستجيب للالتزامات الوطنية والدولية في المجال، ولتطلعات المجتمعات العربية إلى التقدم والتطور،

وقد حرصت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على تضمين التوجهات والممارسات الجديدة في التربية والتعليم في خطتها المستقبلية 2023-، 2028، كما أنها تعمل ضمن أطر دولية وإقليمية من أجل تحويل التعليم حتّى يكون أكثر إنصافا وشمولا ، ومرافقة الدول العربية في مجهوداتها الرامية إلى تأمين مدارس شاملة ومنصفة وصحية وتطوير السياسات والبرامج الخاصّة بالمعلّمين تأهيلا وتوظيفا وتدريبا، وتعزيز حقوقهم وتحسين مكانتهم حتّى يسهموا بشكل ملموس في التنمية وتحقيق التحول الرقمي في التعليم بإدماج الأنظمة الرقمية وتوسيع خدمات التعلم الرقمي في البيئة التعليمية.

إنّ الدول العربية تبذل جهودا حثيثة لتطوير بنية تعليمها والارتقاء بمحتوى مناهجها في إطار خططها الوطنية وما يتناسب مع جهودها في تنفيذ جدول التعليم 2030، وقد تحققت في مجال التحول الرقمي في التعليم بالوطن العربي برامج ومشروعات متفاوتة الأهمية بعضها يُعد رائدا، والبعض الآخر يستوجب المرافقة والمتابعة.

هذا ولا يمكن تحقيق كل هذا التقدم في جميع المجالات سالفة الذكر دون تشريك فئة لها من القدرات ما يمكنها من أن تكون عنصرا فاعلا في المجتمعات على الرغم من مواطن القصور والصعوبات التي يمكن أن تعيقها على أداء وظائفها على أكمل وجه وهم الاشخاص من ذوي الإعاقة.

وهنا كان التعليم الدامج محل اهتمام الدول لتحقيق مبدأي تكافؤ الفرص والمساواة في الفرص التعليمية بين أفرادها واستثمار قدراتهم جميعا لتحقيق الرقي وقد أكدت على هذا الحق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام 2015 والتي خصصت الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة لـ"ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع." وشمل الهدف الرابع (4) تحديدا الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أشار إلى ضمان تكافؤ الفرص والوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030. ويعد المعلمون الشريك الفاعل في إنجاح مشروع الدمج المدرسي.

ومن هذا المنطلق تم اختيار **"التعليم الشامل وتمكين المعلمين: رؤية استراتيجية للتربية في الوطن العربي"**، موضوعا للمؤتمر الرابع عشر (14) لوزراء التربية والتعليم العرب خلال العام 2024م.

2. أهداف المؤتمر:

ويهدف المؤتمر إلى مناقشة المحاور الآتية:

- تبادل التجارب الجيّدة في التعليم الشامل
- تبادل التجارب الجيدة في مجال تمكين المعلمين
- وضع ضوابط ومعايير لضمان جودة التعليم الشامل
- ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل والتعليم الرقمي للطلبة في مناطق الحروب
- صياغة توجهات ورؤى مستقبلية لتطوير التعليم العام في الدول العربية
- تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجالات التربية والتعليم

3. وثائق المؤتمر:

تغطية لأهداف المؤتمر تمّ إعداد الوثائق الآتية:

- **الوثيقة الرئيسيّة**، "التعليم الشامل وتمكين المعلمين: رؤية استراتيجية للتربية في الوطن العربي"،
- **وثيقة دولة قطر** بشأن تجربتها الوطنية في التعليم (بحسب رؤيتها)،
- **تقرير معالي المدير العام للألكسو ومعالي وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بالمملكة المغربية رئيس المؤتمر (13)** عن تنفيذ توصيات، (الرباط، مايو 2023)،
- **خطة استشرافية لتطوير وتجويد التعليم في الوطن العربي 2026 – 2035"**، الألكسو،
- **الإطار العربي المشترك للتعاون في بناء القدرات المهنيّة للمدرّسين والمديرين والمشرفين في مجال التحوّل الرقمي"**، الألكسو
- **وثيقة "النموذج العربي للجودة والتميز في التعليم"** الألكسو، ومركز اليونسكو الإقليمي للجودة والتميز في التعليم بالرياض.
- **"الإطار العربي المرجعي لتعزيز تعليم مواد الفنون في التعليم العام"**، الألكسو.

- **وثيقة "متابعة مبادرة شهر اللغة العربية "**، المركز الدولي للغة العربية.
- **تقرير "كيف نحقق التميز التعليمي"**، مؤسسة حمدان بن راشد آل مكتوم للعلوم الطبية والتربوية.
- **تقرير "مبادرة موهبة"**، مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع.

4. محاور وثائق المؤتمر:

- التعليم الرقمي والابتكار التكنولوجي
- التحول الرقمي في الإدارة التعليمية
- تطوير المهارات الرقمية للمعلمين والطلاب
- البنية التحتية الرقمية
- سياسات التعليم الرقمي والتعاون الدولي
- التعليم الشامل والمستدام
- التعليم الدامج الشامل
- البحث والابتكار في التعليم

5. ملخصات الوثائق:

- **"التعليم الشامل وتمكين المعلمين: رؤية استراتيجية للتربية في الوطن العربي"، الدراسة الرئيسة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)،**

يُعدّ التعليم الشامل من الركائز الأساسية لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في الممارسات التربوية حيث يحظى بأهمية متزايدة في ظل التوجهات العالمية نحو الشمولية والدمج في العملية التعليمية، ويهدف التعليم الشامل إلى بناء بيئات تعليمية دامجة تراعي تنوع احتياجات جميع الطلبة ، بما في ذلك

ذوو الإعاقة ، وتتيح لهم فرصًا متكافئة للنمو الأكاديمي؛ والاجتماعي، والنفسي، كما تعتمد فلسفة التعليم الشامل على إزالة جميع العوائق التي تحول دون المشاركة الفاعلة للطلبة في بيئات تعليمية موحدة، مع التركيز على تطوير مُمارسات تربوية تواءم التنوع وتدعم الشمول.

وتستند هذه الرؤية إلى أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، لا سيما الهدف الرابع المتعلق بضمان التعليم الجيد والشامل بحلول العام 2030، الذي يدعو إلى توفير تعليم يتسم بالجودة؛ والشمولية؛ والاستدامة. وقد أثبتت تجارب دولية، مثل نظام التعليم في فنلندا، فاعلية نهج التعليم الشامل؛ إذ تتبنى المدارس الفنلندية منهجيات تدريس مخصصة تعتمد على دعم الطلبة من خلال الموارد الرقمية وأساليب التدريس المرنة، مع التركيز على إتاحة فرص متساوية للجميع. وتشكّل هذه النماذج دليلًا على إمكانية تحقيق نتائج إيجابية عندما يُعطى التعليم الشامل الأولوية.

ومع ذلك، تعاني الأنظمة التعليمية في الدول العربية من تحديات جمّة تحول دون تحقيق هذه الأهداف بصورة كاملة. فقد أدى استمرار النزاعات المسلحة في بلدان، مثل: (اليمن، وسوريا، والسودان، وفلسطين) إلى تفاقم فجوات التعليم، وحرمان أجيال كاملة من حقها في التعليم الجيد. علاوة على ذلك، تعاني العديد من الدول العربية من مشكلات بنيوية تشمل: (نقص الموارد التعليمية، وضعف برامج التدريب المستمر للمعلمين) الأمر الذي يُعيق التطبيق الفاعل لاستراتيجيات التعليم الشامل، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تبني نهج شامل ومتكامل يعالج هذه التحديات بشكل ممنهج.

وتشير الوثيقة إلى أهمية دور المعلمين في تحقيق التعليم الشامل، وتؤكد أن نجاح العملية التعليمية الدامجة يعتمد على تأهيل المعلمين وتدريبهم بطرق حديثة ومبتكرة .

وعليه فإن الأمر يتطلب إعداد برامج تدريبية مستمرة وتنفيذها التي من شأنها تعزيز قدرات المعلمين في التعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة، مع التركيز على المهارات الرقمية التي تُمكّنهم من استخدام التكنولوجيا بكفاءة واقتدار .

وقد أظهرت تجارب من دول عربية عدّة، مثل: (الإمارات، وقطر، والسعودية) التي نفذت برامج تدريبية ناجحة، كيف يمكن أن تساهم التكنولوجيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، في تحسين العملية التعليمية. فعلى سبيل المثال، ساعدت المبادرات في دولة الإمارات على إدخال أنظمة تعليمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، مثل استخدام تقنيات لتحليل الأداء وتقديم الدعم الفردي للطلبة.

إضافة إلى ذلك، تسلط الوثيقة الضوء على أهمية الاستفادة من التطورات التكنولوجية لدعم التعليم الشامل، إذ يُمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي أن تحدث تحولًا نوعيًا من خلال توفير تطبيقات تدعم الطلبة ذوي الإعاقة. ولقد أثبتت التجارب أن من شأن التكنولوجيا الذكية، مثل برامج تحويل النص إلى صوت، تمكين الطلبة المكفوفين من التفاعل بشكل مستقل مع المواد الدراسية. علاوة على ذلك، تُستخدم برامج التعرف على الصوت لمساعدة الطلبة الذين يواجهون صعوبات في الكتابة أو الحركة، مما يعزّز مشاركتهم في الفصول الدراسية، وتتيح أنظمة تحليل البيانات التنبؤية للمعلمين مراقبة تقدم دراسة الطلبة، وتحديد الذين يحتاجون منهم إلى دعم إضافي، لتقديم تدخلات متخصّصة في الوقت المناسب.

لكن التحديات لا تتوقف عند هذا الحد. إذ تُشير الوثيقة إلى أن القوانين والسياسات التعليمية الحالية، في كثير من الدول العربية، ما زالت بحاجة إلى إصلاحات واسعة النطاق. وحتى يتسنى معالجة هذه الفجوة، تدعو الوثيقة إلى تحديث المناهج لتكون أكثر توافقًا مع احتياجات الطلبة المتنوعة، وتخصيص ميزانيات لتعزيز الموارد التكنولوجية وتحسين البنية التحتية. كما توصي بضرورة وضع إطار قانوني مُلزم للحكومات، مستوحى من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) لضمان حقوق جميع الطلبة في التعليم الشامل.

كما تُبرز الوثيقة نماذج ناجحة أخرى على الساحة العالمية، مثل المدارس في كندا، التي تبنت أنظمة تعليمية شاملة تعتمد على تخصيص موارد إضافية للطلبة من ذوي الإعاقة، وتوفير دعم تربوي مكثف، إلى جانب تدريب المعلمين على استراتيجيات الدمج، وتدعو الوثيقة إلى تكييف هذه الممارسات لتناسب السياق
العربي، مع الاهتمام بالتحديات المحلية، مثل ضعف البنية التحتية الرقمية في المناطق الريفية.

في نهاية الوثيقة، تُطرح مجموعة من التوصيات الاستراتيجية لتعزيز التعليم الشامل في الدول العربية، منها تطوير سياسات تعليمية شاملة تُخصص الدعم اللازم للمعلمين والطلبة. وتدعو الوثيقة إلى إطلاق حملات توعوية لتعزيز ثقافة الشمولية، وتكثيف الجهود لتدريب المعلمين على استراتيجيات التعليم المتمايز للاستجابة لاحتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحفيزهم على استخدام

التكنولوجيا بفاعلية، كما تقترح إقامة مراكز تدريب متخصّصة تُزوّد المعلمين بالأدوات الضرورية لفهم واستعمال الذكاء الاصطناعي، مع ضمان وجود وحدات متابعة دورية لتقييم تقدم تطبيق التعليم الشامل في المدارس، وتحسين المُمارسات التعليمية باستخدام البيانات .

ختامًا، تُؤكد الوثيقة على أن التعليم الشامل وتمكين المعلمين، يشكلان أساسًا لا غنى عنه لتحقيق التحوّل الإيجابي في النظام التعليمي العربي. ومن خلال تنفيذ استراتيجيات شاملة ومدروسة، يُمكن بناء نظام تعليمي يعزّز المساواة والتكافؤ، ويُسهم في إعداد أجيال قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية والمشاركة الفاعلة في التنمية المجتمعية.

-وثيقة "النموذج العربي للجودة والتميز في التعليم" الألكسو، ومركز اليونسكو الإقليمي للجودة والتميز في التعليم بالرياض.

وصف المشروع:

يأتي مشروع "النموذج العربي للجودة والتميز في التعليم" ليمثل التزامًا باحتياجات وتطلعات نظم التعليم في الدول العربية لتعزيز تنافسية مخرجاتها على الصعيد العالمي، والإسهام في تحقيق مؤشرات الهدف الرابع من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع)، وذلك من خلال عمليات تحليل النظم التعليمية والاستفادة من الممارسات الفضلى عالميًا، من خلال تطوير معايير عربية للجودة في التعليم تسهم في دعم تطلعات الدول العربية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

يمثّل النموذج العربي للجدودة والتميز في التعليم أداة استرشادية متكاملة لتحقيق الجودة والتميز في التعليم؛ تمّ بناؤه بالاستناد إلى إطار فكري واضح يعتمد على التكامل والترابط والتفكير المنظومي، ويتضمن منهجيات ومعايير ومؤشرات أداء وأداة قياس منهجية، يتميّز بقدرته على التطويع وفقا سياقات الدول وخصوصياتها، بما يساعدها على تشخيص واقعها التعليمي واتخاذ الإجراءات التحسينية المناسبة وتحقيق أهدافها التنموية والتحوّل نحو المستقبل بدرجة عالية من الجاهزية والاقتدار.

أهداف المشروع:

تطوير جودة النظم التعليمية في الدول العربية من خلال توفير نموذج شامل للجودة والتميز في التعليم، يمكّن من تلبية متطلبات وتوقعات المواطن العربي للحصول على خدمات تعليمية متميّزة، ويساعد أصحاب القرار التربوي على تقييم جودة النظام التعليمي وتتبع تطوره، وقيادة عمليات التطوير في اتجاه تحقيق أعلى مستويات التميّز، بعيدًا عن كل مقارنة معيارية بين الدول، فضلًا عن تعزيز القدرة التنافسية لمخرجات التعليم للدول العربية على الصعيد العالمي. وذلك من خلال:

- توفير أدوات ومعايير تساعد على تحليل الممارسات وأساليب العمل وتقييم أداء النظام التعليمي.
- توفير البيانات الكمية والنوعية التي تساعد على إسناد عملية اتخاذ القرار التطويري.
- دعم السياسات والعمليات القائمة على البيانات.
- تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.
- توجيه عمليات تحسين أداء النظم التعليمية من حيث الجودة والكفاءة والفعالية.
- دعم التعاون والتكامل مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بجودة التعليم وتميزه وقياسه وتقويمه.

مخرجات المشروع:

- **التقرير الأول:** الإطار العام للمشروع.
- **التقرير الثاني:** الأدبيات والنظريات كإطار فكري ودراسات سابقة مثل: أسس نماذج الجودة التميز وأهدافها، ومراحل تطورها، ومبررات تنوعها، وتباين معاييرها ومؤشراتها.
- **التقرير الثالث:** تقرير مقارنات مرجعية لأفضل الممارسات في نماذج الجودة والتميز على المستوى الإقليمي والعالمي والتجارب والممارسات الفضلى في دول المقارنة المرجعية بخصوص أطر ونماذج التميز، وجوائزه (النموذج العالمي Universal Business Excellence

Model(UBEM)، إيزو إدارة المنظمات التعليمية ISO 21001:2018 educational organizations management system (EOMS)، والنموذج الأسكتلندي SQMS والنموذج الأوروبي للتميز EFQM، والنموذج الأمريكي لتميز الأداء MBNQA، والنموذج الياباني للجودة الشاملة DemingQuality Award، النموذج السنغافوري للجودة، النموذج النيوزيلندي للجودة، النموذج الأسترالي، ونموذج الجودة الشاملة في جنوب أفريقيا للاستفادة منها في بناء النموذج)....الخ.

- **التقرير الرابع:** المنهجية والإجراءات.

  - تحديد الأنماط العامة للتميز، واختيار الأنسب من بينها.
  - استخلاص ملامح أولية لتطوير النموذج العربي للجودة والتميز في التعليم.

- **التقرير الخامس:** تقرير تشخيصي لمشكلات نظم جودة التعليم في الدول العربية وفقا لما تم ذكره في معالم المشروع، كما يتضمن أيضا تطلعات التميز كاستعدادات استباقية للمستقبل لعام 2050 وما بعده، ونتائج واقع الظاهرة / المشكلة المدروسة نظريًا وميدانيًا في الدول العربية وتقارير حالات الدول منفصلة، تقرير بواقع نماذج الجودة والتميز الوطنية (العامة، والمتخصصة في التعليم) في العالم العربي، وكذلك نماذج المعايير والقياسات.

وتشمل الدراسات الميدانية:

  - استطلاع آراء أصحاب المصلحة حول تطوير نموذج عربي للجودة والتميز في التعليم، واستخلاص مقترحات المشاركين لتطوير فلسفة وبنية النموذج العربي للجودة والتميز في التعليم وورش عمل موسعة إقليمية ومجموعات تركيز.
  - المجالات الرئيسة لمعايير جودة وتميز التعليم في الدول العربية التي يتضمنها النموذج وأداة القياس، والمعايير الرئيسة، والفرعية، والمستهدفات.
  - منهجية تقييم الجودة والتميز في التعليم في الدول العربية وفقاً لمجالات ومعايير ومؤشرات النموذج.

- **التقرير السادس:** الإطار الشامل للنموذج العربي للجودة والتميز في التعليم يتضمن (رؤية

ورسـالة والقيم الرئيسـة للنموذج – غايات النموذج - المجالات الرئيسـة للنموذج – المعايير – المؤشرات- أداة التقييم).

- دليل تفسـيري شـامل للمجالات والمعايير والمؤشـرات، لتيسـير فهم وتطبيق معايير ومؤشرات النموذج.
- النماذج العملية المستخدمة في تطبيق النموذج.
- آليات لضـمان نجاح تطبيق معايير ومؤشـرات الجودة والتميز في التعليم على المستوى المحلي والإقليمي.
- إعداد المواد التعريفية والتدريبية الضرورية لتفعيل النموذج.
- منصة إلكترونية إقليمية.
- التقرير السـابع: تقرير تحليلي مشـابه لتقارير المنظمات الدولية، يعرض المشروع بشكل مختصر ووفق معايير سياسة النشر للمركز.
- مؤتمر عالمي ومبادرات مرتبطة بالنموذج إقليمية ودولية.
- الحالات الميدانية التطبيقية.

أسس ومبادئ النموذج العربي:

تمّ الاسـتناد في بناء النموذج العربي للجودة والتميّز في التعليم إلى منهجية الممارسـات القائمة على الأدلة، التي وضّحت أن نجاح منظومة التعليم يعتمد على تبني التطوير القائم على المدرسة. وتبعا لذلك استند هذا النموذج الابتكاري على الأسس والمداخل التالية:

- التطوير القائم على المدرسة (School based- reform).
- العلاقات الرأسـية بين المسـتويات الإدارية المختلفة لمنظومة التعليم في الدول العربية (الوزارة-المديريات التعليمية -الإدارات التعليمية – المدرسة).
- ربط السبب بالنتيجة وتنوع مجالات النتائج.

- الجمع بين مدخل المحاور والمعايير.
- مدخل التصميم المنظومي.

بنية النموذج:

اعتمد تصميم النموذج العربي للجودة والتميز في التعليم على وضوح العلاقة بين المدخلات والعمليات والمخرجات بغرض التحول نحو التطوير والتحسين المستمر. ولكي يؤدي تصميم النموذج الغاية منه:

- فقد تم تحديد المدخلات التي تحتاجها المنظومة التعليمية، ابتداء بالرؤية الاستشرافية مع تحديد التوجهات المستقبلية والخطة الاستراتيجية، مع وضوح آلية الحوكمة وإدارة أداء لضمان جودة المنظومة التعليمية،
- يصاحبها تنفيذ فعّال لمكونات الأداء التعليمي بصورة تكاملية وشاملة، لتحقيق مخرجات ونواتج تضمن الوصول إلى مستويات عالية من التميّز،
- مع توفر آليات فعالة لقياس هذه المخرجات والنواتج والأثر، بغرض التحول مجددا للرؤية الاستشرافية بمراجعة التوجهات المستقبلية والخطة الاستراتيجية، لتبدأ دورة الجودة والتميز للمنظومة التعليمية مجددا.

أما من حيث **الهيكلة**، فقد اعتمد تصميم النموذج في **محاوره الثلاث الأولى (الرؤية الاستشرافية، والحوكمة وإدارة الأداء، والأداء التعليمي)** على **تقسيم كل محور إلى معايير رئيسة تنبثق منها نقاط استرشادية مفسرة لتلك المعايير** تغطي كافة مجالات عمل المنظومة التعليمية.

في حين شمل **المحور الرابع** على ثلاثية شاملة للنتائج تمثلت **بمقاييس الرأي، ومؤشرات الأداء، والنواتج والأثر**، لكافة مجالات المنظومة التعليمية.

ومع الإيمان بوحدة المعرفة الإنسانية وضرورة الاستفادة من الممارسات العالمية الفضلى، فإن **هذا النموذج استوعب عند تصميمه السياق العربي، وخاصة تحديات التعليم في العالم العربي** التي يؤمل أن يسهم النموذج في علاجها، وهذا ما يمكن تسميته بالخصوصية العربية للنموذج. ولا شك أن نوع وحجم تلك التحديات تختلف بين الدول العربية، حيث ليست جميع

الدول على مستوى واحد من التقدم في التعليم. **ويمكن تقسيم الدول العربية إلى خمس فئات وهي: دول تعاني من أزمات وحروب، ودول فقيرة، ودول متوسطة الدخل وتحتاج إلى بناء قدراتها الفنية، ودول متوسطة الدخل ولديها قدرات فنية جيدة، ودول غنية ولديها قدرات فنية جيدة.** وعليه؛ فإن الحاجة إلى وجود نموذج عربي لقياس جودة وتميز التعليم غاية في الأهمية مع الأخذ بعين الاعتبار هذا **التنوع في الامكانات والتحديات بين الدول العربية**، وذلك للمساعدة في التحول وإعادة التموضع بحيث يصبح تعليم جيد بمخرجاته ومرن يتسم بصفة التشاركية مع مؤسسات المجتمع وأصحاب المصلحة وفق حوكمة رشيدة.

وعليه، تمّ تصميم النموذج العربي للجودة والتميز في التعليم على أساس أربعة محاور يتفرّع كل واحد منها إلى عدد من المعايير، وتتجسّد هذه المحاور والمعايير في بنية نسقية متكاملة تضمن الربط المباشر بين المدخلات والمخرجات والنتائج ذات العلاقة.

بنية النموذج العربي للجودة والتميز في التعليم
المحاور والمعايير

آليات استخدام النموذج العربي للجودة والتميز في التعليم:

ولتيسير استخدام النموذج وفقا لأهدافه وبطريقة منهجية سليمة، تمّ وضع دليل تفسيري يشرح بالتفصيل كل محور، ويفرعه إلى معايير يتمّ توضيحها عبر عدد من النقاط الاسترشادية.

الجدول رقم1: الهيكل التنظيمي للنموذج العربي للجودة والتميز في التعليم

المحاور	المعايير	النقاط الاسترشادية	محكات التقدير ومستوياته
المحاور الأساسية التي يرتكز عليها النظام التعليمي (4 محاور)	المعايير التي تتفرع إليها المحاور (19 معيار)	كل معيار يتم شرحه في عدد من النقاط تتعلق بأفضل الممارسات المطلوبة لتحقيق التميز فيه	كل نقطة استرشادية يتم تقييمها بالاستناد إلى محكّات ومقياس تقدير (روبرك) يحدّد درجة تحقّقها

الجدول رقم2: الدرجات والأوزان المعتمدة في النموذج العربي للجودة والتميز في التعليم

	المحاور	الدرجة	الأوزان النسبية
1	المحور الأول: الرؤية الاستشرافية	150	%15
2	المحور الثاني: الحوكمة وإدارة الأداء	150	%15
3	المحور الثالث: الأداء التعليمي	300	%30
4	المحور الرابع: النتائج	400	%40
إجمالي الدرجات		1000	%100

وفي ضوء ذلك يتمّ تقدير مستويات التميّز على سلّم تصاعدي من 1 إلى 4

مقاييس التقدير (Rubrics) :

وهي قواعد لقياس وتقدير الأداء لكل محور/معيار/نقطة استرشادية. وتتضمن أربع مستويات للتقدير (1،2،3،4) تقيم مدى تحقيق النقاط الاسترشادية لكل معيار في كل محور؛ حيث يشير المستوى (4) إلى

مستوى "متميز"، ويشير المستوى (3) إلى مستوى "كفء"، ويشير المستوى (2) إلى مستوى "نام" (يحتاج إلى تحسين)، أما المستوى (1) فيعبر عن مستوى "محدود" (يحتاج إلى تحسين كبير).

الجدول رقم3: مستويات التقدير في النموذج العربي للجودة والتميز في التعليم

1	2	3	4
محدود	نامٍ	كفء	متميّز
%25	**%50**	**%75**	**%100**
25 - 5	**50 - 30**	**75 - 55**	**100 - 80**

يتمّ إسناد الدرجات لكل محور/معيار في ضوء محكات التقييم، ووفق مصفوفة التقييم الخاصة بالنقاط الاسترشادية من خلال النظام الإلكتروني للنموذج، وذلك لتحديد مستوى التحقق.

آليات وأدوات تفعيل تطبيق النموذج:

- الأدلة التنظيمية والمواد التعريفية المتنوعة.
- الحقائب التدريبية وانطلاق التدريب.
- التطبيق التجريبي للنموذج.
- التقييم والتحكيم الخارجي.
- تبادل الخبرات وعرض أفضل الممارسات.

بُني النموذج العربي للجودة والتميّز في التعليم حول المتعلّم باعتباره مركز المنظومة التعليمية وغايتها الأساسية، وذلك في إطار رؤية استشرافية تركز على الفرد وتسعى إلى تحقيق أقصى استفادة من إمكاناته وتطويرها بشكل شامل ومتميّز، ويعني وجود المتعلّم في مركز النموذج أن الخيارات المتعلقة بكل مكونات المنظومة التعليمية تتمحور حول المتعلمين بمختلف خصائصهم النفسية والاجتماعية وأساليبهم

وأنساقهم التعلمية، باعتبارهم مشاركين نشطين في بناء معارفهم. فيكونوا هم مركز الاهتمام الذين تسعى المنظومة بكل هياكلها ومكوناتها إلى أن تهيّئ لهم كل فرص التعلّم والتميز.

– **وثيقة دولة قطر" التجربة الوطنية القطرية":** (بحسب برؤية الدولة)،

- **تقرير معالي المدير العام للألكسو ومعالي وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بالمملكة المغربية رئيس المؤتمر (13)"** عن تنفيذ التوصيات، (الرباط، مايو 2023): ويتضمن التقرير الجهود التي بذلتها كل من الدول العربية والألكسو بالشراكة مع المنظمات والاتحادات الشريكة في مجال تنفيذ توصيات المؤتمر الثالث عشر (13) لوزراء التربية والتعليم العرب وتوصياته (المملكة المغربية، الرباط، مايو 2023)،

- **خطة استشرافية لتطوير وتجويد التعليم في الوطن العربي 2026 – 2035"**، الألكسو،

تأتي الخطة ضمن جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الألكسو لصياغة رؤية استشرافية لمستقبل تطوير التربية والتعليم في الدول العربية للأعوام 2025-2023، باعتبار التعليم رافعة للتنمية المستقبلية؛ وتشمل الرؤية جميع مراحل التعليم من الطفولة المبكرة مرورًا بالتعليم المدرسي والتعليم العالي، وتعليم الكبار، والتعليم المهني، والتقني. وقد حاول التقرير التعاطي مع جملة من الأسئلة وصولا للرؤية الاستشرافية، ومن هذه الأسئلة :

- ما المهارات التي يحتاجها المتعلمون للمساهمة بشكل فعال في عالمنا السريع التغير؟
- ما الأدوار التي ينتظرها مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة والثورة الصناعية من المدرسة؟
- ما وظائف المدرسة اليوم، وأي مدرسة نريد في ظل المجتمع العالمي الجديد؟
- ما الدور الذي يجب أن يلعبه المعلمون ومديرو المدارس في تحفيز الابتكار؟
- ما طبيعة مناهج التعليم التي يجب أن تتبناها نُظم التعليم العربية؟
- كما سلطت الخطة الضوء على محاور عدة تقاطعية تمثل أُسسًا لنوعية التعليم ، ولعل من أبرز هذه المحاور :
  - الإتاحة والالتحاق
  - الجودة
  - الحوكمة
  - الرقمنة

- التعلم الأخضر
- التمويل
- التقدم المحرز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

وتضمنت الخطة تسعة فصول، بدأت بمقدمة، تلاها تفصيل لسياقات التعليم على المستويين العالمي والعربي، ليفصل بعدها في التعليم ما قبل المدرسي، ويسهب في قطاع التعليم العام (ما قبل الجامعي)، والتعليم المهني والتقني (الفني)، ثم انتقل للبحث في قضايا التعليم العالي والبحث العلمي، مع تركيز على التعليم في حالات الطوارئ والأزمات، وتعليم الكبار والتعلم مدى الحياة، لينتهي التقرير بإطار عام لتطوير التعليم في العالم العربي.

ومن مراجعة سياقات التعليم العالمية والعربية ظهرت الحاجة الماسة لإعادة النظر في الأسس التربوية والتعليمية التي تعتمد عليها السياسات التعليمية في المنطقة العربية، مع ضرورة التخطيط والإعداد للانتقال نحو نُظم تعليمية أكثر صمودًا واستدامة. وهو ما يتطلب أن يكون التعليم أولوية في الدول العربية مع التركيز على بناء البيئات التمكينية اللازمة في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة لتمكين النشء العربي وتحفيزه على الإبداع والاختراع.

وأظهرت الخطة مؤشرات كمية مشجعة عن حال الالتحاق بالتعليم ما قبل الجامعي في العالم العربي؛ إذ بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية مجتمعة حتى عام 2020، حوالي 104.0% مقابل 101.6% في دول العالم ككل، مع وجود بعض الدول العربية التي تعاني في هذا المؤشر، في حين بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في الدول العربية، في عام 2020، حوالي 81.7%، ويزيد هذا المعدل عن المؤشر العالمي (البالغ حوالي 76%)؛ وتبين المؤشرات أن إجمالي عدد الأطفال والشباب خارج المدرسة يبلغ 257 مليون في العالم، 6.3٪ (16.2 مليون) منهم من الدول العربية. وفيما يتعلق بمعدلات القيد الصافي في مرحلة التعليم الأساسي، بينت المؤشرات أن معظم الدول العربية قد وفرت فرصًا شبه متكافئة لالتحاق الإناث والذكور في المدارس الابتدائية .

وفي مؤشرات جودة المخرجات التعليمية رصد التقرير وفق مؤشرات دراسات تقويم التعلم واسعة النطاق (الدولية) أن الطلبة العرب ما زالوا متأخرين عن المتوسطات العالمية في دراسات مقرنة كدراسات بيزا وتيمس وبيرلز، وأن نسبًا قليلة منهم جاءوا في مستويات الكفاءة التعليمية المتقدمة. ويشير البنك الدولي

إلى أن 59% من الأطفال في الوطن العربي يعانون من فقر التعلُّم بحيث لا يمكنهم في سن العاشرة قراءة نص مناسب لأعمارهم وفهمه .

وبمراجعة ما تيسر من بيانات ومؤشرات حول تمويل التعليم في الدول العربية نجد أن بعض الدول العربية نجحت في تطوير موازنات التعليم بصورة ملائمة لمتطلباتها واحتياجات شعوبها، فقد بينت المؤشرات أن معدل ما تنفقه الدول العربية على التعليم (والبالغ نحو 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي) ، وذلك كمتوسط لسنوات الفترة (2013-2018)، أقل مقارنة بالمتوسط العالمي.(4.7%)

وأظهرت المؤشرات أن حوالي 35% من الأطفال ذوي الإعاقة في سن الدراسة لا يلتحقون بأي مؤسسة أكاديمية رسمية، وعدد المستفيدين منهم من غرف المصادر التعليمية متدنٍ جدًا، وهذا يعيق دمجهم في عملية التعليم .

وفي ما خصّ التعليم ما قبل المدرسة (الطفولة المبكرة)، ارتكزت الخطة لإطار عمل التعليم حتى عام 2030 وبالتحديد الهدف الرابع في الغاية 4.2، "ضمان حصول جميع الفتيات والفتيان على نوعية جيدة من النماء والرعاية والتعليم قبل الابتدائي في مرحلة الطفولة المبكرة حتى يكونوا جاهزين بحلول عام 2030 للتعليم الابتدائي"، كما ارتكزت الخطة لإعلان إنشيون للتعليم للجميع والمتضمن توفير الوصول إلى تنمية الطفولة المبكرة الجيدة والرعاية والتعليم قبل الابتدائي لجميع الأطفال، وارتكزت الخطة كذلك لإعلان طشقند (2022) فيما يخص خدمات رعاية الطفولة المبكرة بأن تكون عادلة وشاملة للجميع، وأهمية ونوعية مناهج التربية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وضمان توفير خدمات رعاية الطفولة المبكرة المنصفة والشاملة النوعية لجميع الأطفال، مع إعطاء الأولوية لأكثر الأطفال الضعفاء، وحصول جميع الأطفال على الرعاية في الطفولة المبكرة.

وأظهر التقرير مجموعة من التحديات تواجه قطاع الطفولة المبكرة عربيًا، والتي كان من أبرزها صعوبة قياس النتائج النمائية للطفل، والتركيز على قياس المدخلات بدلًا من المجالات النمائية للأطفال، وندرة الأبحاث الميدانية ذات العلاقة بهذا القطاع، وضعف التأهيل التعليمي للمعلمين وخبراتهم التدريبية، وجودة مناهج التعليم لتلك المرحلة، وعدم توفر البيانات الحديثة والمصنفة.

وبالنسبة إلى التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، فصلت الخطة لمجموعة من التوجهات العالمية للنهوض بهذا القطاع، من أهمها الاهتمام بوظائف في المستقبل، واقتصاد المستقبل مركزًا على اقتصاد المعرفة، والاقتصاد الرقمي، كما تطرقتن الخطة لإرهاصات الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي،

واستحقاقات التنمية المستدامة، وثورة الجينوم ومردودها على مؤسسات التعليم العالي العربية، وتعرض التقرير لقضايا التنافسية العالمية، والتعلم مدي الحياة والتعليم المستمر وصولا لمجتمعات المعرفة.

وخلصت الخطة إلى مجموعة من التحديات التي تواجه الجامعة العربية لعل من أبرزها التوصيات ذات العلاقة بسياسات القبول القائمة على معدلات الثانوية العامة، وتحديات شح مصادر التمويل المختلفة والذي انعكس على جودة البنى التحتية للجامعات، وتحديات جودة وجاهزية أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وهجرة العقول، وتحديات جودة برامج التعليم والخريجين من تلك الجامعات وغياب أُطر حديثة للبحث العلمي الرصين. وأخيرًا وليس آخرا مشكلة الإدارة البيروقراطية وضعف مكون الحوكمة.

ثم خلصت الخطة لتقديم رؤية مقترحة وصولا لجامعات عربية تعزز مسيرة البحث العملي والابتكار، ولعل أبرز معالمها تعزيز مسيرة التحول الرقمي، وتفعيل نموذج الحلزون الثلاثي (الجامعات والمؤسسات التنموية والحكومة)، وتدويل الجامعات، وتفعيل منظومة الابتكار، وتعزيز التوجه الريادي، وتبني تعددية التخصصات، والتكامل مع أصحاب المصالح، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنوع مصادر التمويل.

وفي جزئية التعليم المهني والفني، حاول التقرير البناء على النسب العالية للبطالة بين الشباب الحاصلين على شهادات جامعية في بعض الدول العربية، محاولا رسم خارطة طريق تمكن من تكيف أنظمة التعليم العربية مع احتياجات السوق، وتعزيز التعاون بين الجامعات وقطاعات العمل، والاستثمار في التعليم المهني والتقني، مع وضع سياسات تنموية تهدف إلى خلق فرص عمل تتناسب مع المهارات المتوفرة .

وفي معرض تناوله للتعليم في حالات الطوارئ والأزمات وما تعيشه المنطقة العربية من حالات عدم الاستقرار، والكوارث الطبيعية والحروب التي تعصف بالمنطقة، وتماشيا مع قمة تحويل التعليم، والخطة العربية للتعليم في حالات الطوارئ، فقد رصد التقرير مجموعة من الآثار السلبية لهذه السياقات على نظم التعليم العربية لعل من أبرزها هشاشة بعض هذه النظم، وتراجع إمكانيات الوصول للموارد التعليمية، وزيادة التسرب المدرسي، وعدم المساواة، وزيادة الصدمات والمشكلات النفسية. وقدمت الخطة بعض التوجهات الحديثة وبعض التجارب الدولية والإقليمية المرتبطة بالتعليم في حالات الطوارئ، والتي يُمكن البناء عليها وتطويرها في إطار التخطيط والإعداد الجيد لمستقبل التعليم في المنطقة العربية، ومن أبرز هذه التوجهات ضمان المرافق التعليمية الآمنة، والحد من المخاطر ومرونة نظم التعليم،

والسلامة المدرسية وإدارة استمرار التعليم، وهي توجهات تمكن الأنظمة التعليمية من الاستجابة الفعالة للأزمات .

ورصدت الخطة جملة من التحديات التي تواجه التعليم العام في الدول العربية، كان من أبرزها:

- اختلاف السياسات التربوية والتعليمية بين الدول العربية.
- تنوع الرؤى القومية لتطوير التعليم واختلاف استجابتها للتطلعات المستقبلية.
- تدني معدلات الإنفاق على التعليم في الدول العربية.
- عدم كفاية مصادر التمويل المتاحة للتعليم في العديد من الدول العربية.
- ضعف الاهتمام بتنويع المصادر الاقتصادية اللازمة لتطوير التعليم.
- ازدياد الإنفاق على التعليم بمعدل أسرع من معدل النمو الاقتصادي.
- ضعف البنية التحتية التعليمية والحاجة المتزايد إلى زيادة ميزانيات التعليم.
- ضعف الإتاحة وزيادة الهدر في الموارد والمخصصات المالية للتعليم.
- ضعف المشاركة المجتمعية في صنع القرار التعليمي.
- ارتفاع نسبة الأمية وانتشار الفقر وعدم تكافؤ الفرص.
- ضعف الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان وكثرة الصراعات .
- انتشار المدارس الدولية في المجتمعات العربية .
- ضعف الاهتمام بعمليات استشراف مستقبل التعليم في الدول العربية.
- المحافظة على الثوابت والهوية العربية والتجاوب مع الاتجاهات العالمية.
- غياب الرؤية التربوية والتعليمية العربية الجامعة.
- تقليدية المناهج الدراسية وعدم مسايرة كثير من المستجدات العلمية والحياتية .
- تدني مستوى جودة التعليم في كثير من الدول العربية .
- ضعف البنية التحتية التكنولوجية وانعدامها في كثير من المناطق الجغرافية.
- الفجوة الرقمية وتباين مستوى التحول الرقمي التعليمي بين الدول العربية .
- عدم كفاية الخبراء والمتخصصين في مجال التقنيات الرقمية التربوية.
- قلة عدد أخصائي تكنولوجيا التعليم والتعليم الإلكتروني.
- ضعف مسايرة النظم التعليمية العربية للتطورات التكنولوجية المتسارعة.

وقد خرجت الخطة بمجموعة من التوصيات على علاقة بقطاع الطفولة المبكرة من أهمها إنشاء نظم ملائمة للرصد والتقييم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعزيز التعليم من أجل السلام والتنمية المستدامة منذ الطفولة المبكرة، واتباع نهج حكومي كامل ومتعدد القطاعات ومتكامل لتطوير سياسة رعاية وتعليم الطفولة المبكرة وتوفيرها وتنسيقها، وحماية الموارد المالية وتعبئتها من أجل رعاية وتعليم الطفولة المبكرة، وتحسين البيانات ورصد وتقييم سياسات وممارسات وبرامج رعاية الطفولة المبكرة في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعزيز الأطر السياسية والقانونية لضمان أن يشمل الحق في التعليم رعاية الطفولة المبكرة والتربية.

وخرجت الخطة ببعض التوصيات تعزز نوعية التعليم في ظروف الأزمات لعل منها إتاحة النفاذ إلى الموارد التعليمية لجميع الطلبة، وتشجيع وزارات التربية والمعلمين ودور النشر والمنظمات التربوية على إنتاج الموارد التعلمية الرقمية "الجيدة" وتطوير بيئات العمل المهنية لناحية التدريب المهني المستمر، وتعزيز الممارسات الجيدة على صعيد الحوكمة والمساءلة والشفافية، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع الأهلي والهيئات الدولية، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتمويل التعليم في حالات الطوارئ من خلال مسارات متعددة .

وبالنسبة إلى تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة، اقترحت الخطة التركيز على مدّ الأفراد بالمهارات اللازمة لممارسة حقهم في الحصول على فرص التعلم وتعزيز تطورهم المهني والذاتي، وذلك من خلال لحظ التحولات المطلوبة في كفايات المتعلمين وكذلك كفايات معلمي الكبار، وذلك قابل للتحقيق من خلال سلسة خطوات إجرائية تتمثل في اضطلاع كليات التربية بمسؤولية إعداد معلمي الكبار، وتوظيف مهارات الاتصال والتواصل والتكنولوجيا وبيئات التعلم الرقمي لصالح تحقيق المخرجات المأمولة، وتوفير الدعم المالي اللازم من خلال التمويل المختلط، وتوفير مصادر التعليم والتعلم بشكل مجاني، واعتماد برامج ومناهج تدعم قيم المواطنة والتحول الأخضر وتفتح المجال أمام الإبداع والابتكار وتنمية روح البحث.

كما اقترحت الخطة مجموعة من التوصيات على علاقة بمنهاج التعليم من أبرزها تطوير منهاج علمي مرتكز على متغيرات ومتطلبات الحياة والتطور الحضاري الإنساني، وتواكب التطورات التربوية الحديثة، وان تكون مناهج خضراء تأخذ بعين الاعتبار دور الإنسان في حماية البيئة، وتهتم بعلوم المستقبل مثل الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا، مع تعزيز دور الذكاء الاصطناعي بما يضمن استفادة جميع الطلاب

ومشاركتهم في عمليات التعليم والتعلم، مع ضرورة بناء برامج تدريبية للمعلمين لتمكينهم تلبية الاستحقاقات السابقة.

ولاستشراف المستقبل وصولا لتعليم مدرسي نوعي لا يستثني أحدًا، بما يتماشى مع الهدف الرابع وغاياته السبعة، اقترح التقرير تبني مسارات عمل قمة تحويل التعليم لاستشراف المستقبل، ممثلة بمسار المدارس والجامعات ورياض الأطفال الشاملة والمنصفة والآمنة والصحية، ومسار التعلم والمهارات من أجل الحياة والعمل والتنمية المستدامة، ومسار المعلمون والتدريس ومهنة التدريس، ومسار التعلم الرقمي والتحول، ومسار تمويل التعليم، حيث رصد التقرير مجموعة من الإجراءات المرتبطة بتحقيق كل مسار.

وعلى مستوى منظمة الألكسو اقترحت الخطة خارطة طريق إقليمية تعزز الجهود العربية، ومن معالم هذه الخارطة:

- تبني الألكسو لمبادرة تهدف لتوفير الدعم الفني والمادي لضمان التعليم الجيد للجميع وخصوصا للدول العربية التي تعاني من أزمات .
- متابعة الألكسو الحثيثة لتكون أجندة التعليم على جدول أعمال مؤتمرات القمم العربية، وعلى أجندة البرامج الإقليمية التي تنفذها المنظمة والجهات الإقليمية والدولية الشريكة في المنطقة العربية .
- تشجيع الألكسو على تبني قيام شبكات مهنية ومجموعات عمل ومنصات إقليمية في مجالات التعليم المختلفة.
- تعاون الألكسو واتحاد الجامعات العربية على تأسيس أقسام لدراسات المستقبل في التعليم.
- دعوة الألكسو ممثلة بمعهد البحوث والدراسات العربية لإعادة تأهيل القوة البحثية العربية باتجاه أنماط البحث والتفكير المستقبلي واعادة تأهيل أجيال من الباحثين حول مناهج البحث في دراسات المستقبل.

- الإطار العربي المشترك للتعاون في بناء القدرات المهنيّة للمدرّسين والمديرين والمشرفين في مجال التحوّل الرقمي، الألكسو:

في ظل التحولات العالمية نحو الرقمنة، يتطلب التعليم العربي إطارًا مشتركًا لتعزيز وبناء الكفاءات المهنية للموارد البشرية في التعليم كالمعلمين والمديرين والمشرفين التربويين بما يدعم التعليم الشامل وتمكين الكوادر البشرية في القطاع التعليمي. تسعى هذه الورقة لتقديم تصور استراتيجي
لبناء القدرات المهنية للمعلمين والمديرين والمشرفين التربويين بما يتماشى مع أهداف التعليم الشامل في الوطن العربي. يرتكز هذا الإطار العربي المشترك على تعزيز تكامل التعليم الشامل مع استراتيجيات التحول الرقمي، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالتعليم ويتضمن علي مجموعة من المحاور الأساسية التي تهتم بتعزيز البنية التحتية الرقمية، وبناء إطار موحد للكفاءات الرقمية، وتصميم برامج تدريبية تستجيب لاحتياجات الفئات المستهدفة، وتطوير محتوي تعليمي رقمي، وتعزيز الشراكات بين القطاعات المختلفة، وسياسات وتشريعات مساندة، ووجود أليات لقياس الأثر والاستدامة. يراعي الإطار المقترح الأبعاد التقنية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية والتربوية، والمالية للدول العربية لضمان استدامته مما يسمح بتطبيق حلول مرنة ومؤثرة في كل سياق محلي. تم تصميم هذا الإطار بناءً على منهجيات علمية تشمل جمع وتحليل ومراجعة الأدبيات العربية والدولية، تم عمل مسوح شاملة للمشكلات والتحديات والاحتياجات في مجال التحول الرقمي للفئات المستهدفة مع استطلاع أراء الخبراء والتربويين، ودراسة أفضل الممارسات العالمية مع تحليل النماذج الناجحة في بعض الدول الرائدة في التحول الرقمي. يساهم هذا الإطار في تحسين جودة التعليم في الوطن العربي، وتعزيز قدرات الموارد البشرية التعليمية، وتعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال التحول الرقمي، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف الرابع، من خلال تعزيز الشمولية والمساواة في فرص التعلم للجميع. توصي ورقة العمل الحالية بأهمية التعاون العربي الفعال، وتوفير الدعم المؤسسي والتمويل الكافي لتنفيذ هذا الإطار، بالإضافة إلى دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص لضمان استدامة هذا الإطار .

الكلمات المفتاحية:

التحول الرقمي، التعليم الشامل، بناء القدرات المهنية، التعاون العربي، تمكين المعلمين، التمويل المؤسسي، التدريب المهني.

- **الإطار العربي المرجعي لتعزيز تعليم الفنون في التعليم العام"**، الألكسو.

لم يعد دور المدرسة أو الجامعة منحصرًا في تدريس الكتب المدرسيّة والمقررات الدراسية، بل تعدّى ذلك إلى الإسهام في بناء شخصيّة الطالب بمختلف أبعادها التربويّة، والاجتماعيّة، والسلوكيّة، والثقافيّة. ولم يبقَ اهتمام البيئة التعليميّة الحديثة مقتصرًا على منح مساحة أكبر للمواد الأساسيّة فقط، بل شمل المواد الأخرى أيضًا مثل تعليم الفنون التي لا تقلّ قيمة عن غيرها. من ناحية اخرى فإن المشاركة النشطة في العملية الفنية تسمح للمتعلمين بتطوير وتحقيق إمكاناتهم الإبداعية، كما تساعد التربية على الفنون في تطوير مهارات الإبداع والابتكار لدى الأطفال وتمكنهم من التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم بطرق إبداعية.

ولإيماننا بأهمية هذا التوجه في دولنا قمنا بإعداد هذا المقترح حول وضع أدلة وأطر مرجعية لتعزيز تعلم المواد الفنية في التعليم العام في ضوء ما قدمته منظمة اليونسكو والمعايير الخاصة بهيئات الجودة والاعتماد في بعض البلدان وعلى رأسها الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد المصرية حيث يعد هذا الإطار نموذج عملي بسيط، يحدد الهدف الاساسي من العمل، واجزائه، وتصور لمنهجية الإطار واليات تنفيذه.

اولا: المبررات العلمية والتربوية والنفسية لإعداد الإطار:

تعتبر الفنون جزءًا أساسيًا من التعليم، حيث تلعب دورًا مهمًا في تطوير مهارات الطلاب على عدة أصعدة. وقد تناولت بعض الأبحاث والدراسات أهمية الفنون في التعليم

حيث تؤدى الى:

- تحسين الأداء الأكاديمي.
- تعزيز التفكير النقدي والإبداع.
- تحسين المهارات الاجتماعية والعاطفية.
- زيادة الدافعية والانخراط.
- تعزيز الثقافة والتنوع.
- تعزيز الثقة بالنفس.
- تحسين الصحة العقلية
- تحسين التعبير الذاتي.

ثانيا: الإطار النظري لتعليم الفنون:

لا يقتصر مفهوم تعليم الفنون في التعليم العام على الفنون البصرية فقط وانما المقصود "الفنون بمفهومها الشامل" أي الفنون البصرية والفنون الادائية (التطبيقية) وتتضمن القائمة الأولية (الفنون البصرية ومجالاتها المتعددة، والحرف اليدوية، والدراما، والموسيقى، و الرقص، و المسرح).

وفقا للإطار المقترح ينبغي أن يتم تقديم الفنون إلى المتعلمين بشكل تدريجي من خلال الممارسات والتجارب الفنية .

ولذلك فإنه يمكن ان يكون نموذجًا للتربية المتكاملة التي تتم عن طريق ممارسة الفن بشكل تدريجي حيث يسهم في تشكيل السلوك الإنساني للفرد بتحميله أسس وقيم ومعارف في شكل رسائل لها سمة جمالية أو شكلية أو كلاهما معًا، فهي تستهدف البناء القيمي للإنسان من مختلف النواحي العقلية والجسمية والوجدانية والاجتماعية .

وأما في الجانب التربوي فتكمن اهمية تعليم الفنون في مساعدة الطلبة على فهم لغة الفن بوصفها لغة عالمية، ذلك بأنه يحمل في صميمه إبداعًا لمعايير وقيم إنسانية تهتم بالمتعلم في بناء شخصيته وتطويرها في مجال الإحساس والإدراك وتحرير طاقاته المكبوتة وتمثيلها أو تصويرها في شكل تخطيط أو لوحة أو اي عمل فني.

ثالثا: اهداف تعليم الفنون :

في خريطة الطريق لتعليم الفنون والتي صدرت عن منظمة اليونسكو في المؤتمر العالمي لتعليم الفنون بعنوان "بناء القدرات الإبداعية للقرن الحادي والعشرين" لشبونة، 6-9 مارس 2006 تم تحديد الأهداف كما يلي:

- دعم حق الإنسان في التعليم والمشاركة الثقافية.
- تطوير القدرات الفردية.
- تحسين جودة التعليم.
- تعزيز التعبير عن التنوع الثقافي.

وفيما يلي بعض الأمثلة المحددة للأنشطة التعليمية التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف التعليمية للتربية الفنية:

- الرسم والتلوين والنحت: يمكن استخدام هذه الأنشطة لتنمية مهارات الطلاب الفنية والإبداعية.
- الموسيقى والمسرح: يمكن استخدام هذه الأنشطة لتنمية مهارات الطلاب التعبيرية والتواصلية.
- الأدب: يمكن استخدام الأدب لمساعدة الطلاب على فهم الثقافة والتاريخ من خلال الفن.
- الرحلات الميدانية إلى المتاحف والمعارض الفنية: يمكن استخدام هذه الرحلات لمساعدة الطلاب على تقدير الفنون من خلال التعرض لمختلف أشكال الفنون.

رابعا: محتوى تعليم الفنون و أبعاده:

المحتوى: لا ينبغي للمحتوى والبنية التعليمية أن تعكس خصائص كل شكل فني فحسب، بل يجب أن توفر أيضًا الوسائل الفنية لممارسة التواصل والتفاعل داخل سياقات ثقافية واجتماعية وتاريخية مختلفة، وفي هذا الصدد، هناك طريقتان رئيسيتان لتعليم الفنون (يمكن تنفيذهما في نفس الوقت ولا يلزم أن يكونا منفصلين) :

- تدريس الفنون كمواد دراسية فردية، من خلال تدريس التخصصات الفنية المختلفة، وبالتالي تنمية المهارات الفنية للطلاب وحساسيتهم وتقديرهم للفنون .
- النظر إليها كطريقة للتدريس والتعلم يتم فيها تضمين الأبعاد الفنية والثقافية في جميع المواد الدراسية.

يتم تنظيم تعليم الفنون من خلال ثلاث تيارات تربوية متكاملة:

- دراسة الأعمال الفنية.
- الاتصال المباشر بالأعمال الفنية (مثل الحفلات الموسيقية والمعارض والكتب والأفلام).
- المشاركة في ممارسات الفنون.

أبعاد تعليم الفنون:

- البعد المعرفي.
- البعد المهاري.

- البعد القيمي والوجداني.
- البعد الاجتماعي والتنموي.

خامسا: النماذج الرائدة:

نموذج المنهج الفيكتوري The Victorian Curriculum F–10

ومن النماذج التي يمكن الرجوع اليها في بناء الاطار المقترح) نموذج المنهج الفيكتوري The Victorian Curriculum F–10) في التعليم والذى حدد المواد التعليمية لطلاب مرحلة التعليم قبل الجامعي ومن ضمنها تعليم الفنون محددة في 6 مجالات وهى (الفنون البصرية – الموسيقى – الدراما – الرقص - فنون الوسائط - وتصميم الاتصالات البصرية).

ويعرف منهج الفنون في هذا النموذج " من خلال الفنون، يتشارك الناس القصص، والأفكار، والمعرفة، والفهم. تتفاعل الفنون مع حواسنا وتمنحنا طرقًا للتخيل والاحتفال والتواصل وتحدي طرق المعرفة، والوجود، والقيام، والتحول. إن المشاركة في تجارب وممارسات الفنون الجيدة تثري رفاهيتنا الاجتماعية والعاطفية. إنها تعزز تطوير خيالنا وتمكننا من الوصول إلى إمكاناتنا الإبداعية والفكرية. تمكن اللغات والمعرفة والممارسات المميزة لكل تخصص فني في المنهج الدراسي الفيكتوري F-10 المتعلمين من اللعب والاستكشاف والتساؤل والتحدي وتخيل إمكانيات جديدة أثناء إنشائهم وتجسيدهم وتصميمهم وتمثيلهم والتعاون معهم وتوصيل الأفكار، والعواطف، والملاحظات، والخبرات. تعزز الفنون فرصًا غنية عبر المناهج الدراسية للمتعلمين وهم ينمون في فهمهم للذات والآخرين، وهم يفهمون ويفسرون ويستجيبون لعوالمهم الحقيقية والمتخيلة. في المنهج الدراسي الفيكتوري F-10 ، تشمل الفنون الرقص والدراما والفنون الإعلامية والموسيقى والفنون البصرية وتصميم الاتصال البصري. من خلال الإبداع والاستجابة، يتعلم الطلاب كفنانين وجمهور في أربع مسارات مترابطة: الاستكشاف، وتطوير الممارسات، والإبداع والعرض."

تاسعا: التوصيات: ولكي يتحقق هذا الإطار المقترح لتعليم الفنون يوصى بالمقترحات الآتية:

- تعزيز الوعي بقيمة تعليم الفنون من أجل التنمية الشاملة من خلال إبرازه في النظم التعليمية والاعتراف به باعتباره جزءًا لا يتجزأ من تحقيق التعليم الجيد.
- يستلزم إعطاء تعليم الفنون مساحة بارزة في المناهج الدراسية، وتخصيص الوقت والمساحة اللازمين في جداول الفصول الدراسية، وتوفير الموارد الكافية والمستدامة .

- الاعتراف بالفنون كمجال معرفي محدد من خلال إصدار شهادات للمعلمين والممارسين الثقافيين الذين يعملون كمعلمين في بيئات التعلم الرسمية وغير الرسمية
- الاعتراف بشكل أكبر بالقيمة الاجتماعية الجوهرية للثقافة والفنون والصناعات الثقافية والإبداعية ومساهمتها في تنمية المجتمعات.
- مراجعة تدريب المعلمين والتطوير المهني ليشمل تعليم الثقافة والفنون، بالاعتماد على البحث لتطوير تعليم المعلمين. وفي الوقت نفسه، تطوير إرشادات وأساليب تدريس
- تعزيز تعليم الفنون في التعليم العام من خلال الشراكات مع مجموعة واسعة من الأفراد والمنظمات في المجتمع. والأنشطة مثل زيارة المتاحف والمعارض الفنية أو حضور العروض الحية، وبرامج الفنانين في المدرسة.
- يتطلب التعليم الفني عالي الجودة معلمين فنيين محترفين يتمتعون بمهارات عالية، فضلًا عن معلمين متخصصين في مجالات عامة. كما يتم تعزيز ذلك من خلال الشراكات الناجحة بين هؤلاء والفنانين ذوي المهارات العالية.
- تشجيع الشراكات الإبداعية على كافة المستويات بين الوزارات والمدارس والمعلمين، ومنظمات الفنون، والعلوم، والمجتمع.
- توفير القيادة والدعم والمساعدة للتدريس والتعلم في الفنون ومن خلالها، تعزيز المشاركة الفعالة في الفنون وإمكانية الوصول إليها لجميع الأطفال، كمكون أساسي للتعليم.
- توفير التعليم المهني للفنانين والمعلمين لتحسين جودة تقديم تعليم الفنون، وفي حالة عدم وجوده، إنشاء أقسام لتعليم الفنون في الجامعات.
- جعل تعليم معلمي الفنون أولوية جديدة داخل النظام التعليمي، وتمكينهم من المساهمة بشكل أكثر فعالية في عملية التعلم والتنمية الثقافية، وجعل التوعية بالفنون جزءًا من تدريب جميع المعلمين والفاعلين في التعليم.
- جعل التعليم الفني متاحا داخل المدارس وخارجها لجميع الأفراد مهما كانت قدراتهم واحتياجاتهم ووضعهم الاجتماعي، أو البدني، أو العقلي، أو الجغرافي.
- إنتاج الموارد المادية اللازمة لتقديم الفنون بفعالية وتوفيرها لجميع المدارس والمكتبات، بما في ذلك المساحة والوسائط، والكتب، والمواد الفنية، والأدوات.

- وثيقة "متابعة مبادرة شهر اللغة العربية"، المركز الدولي للغة العربية.

قدم مكتب التربية العربي لدول الخليج دراسة عن واقع المناهج العربية وعرضت في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لوزراء التربية والتعليم العرب في مملكة البحرين المنعقد في الفترة 6 – 7 نوفمبر 2019م الموافق 9 – 10 ربيع الأول 1441هـ. وقد أفصحت الدراسة عن وجود تراجع في حجم المفاهيم التي تتعلق بالهوية العربية وبالتضامن والتكامل العربي في المناهج الدراسية العربية في جميع المراحل الدراسية، ولمعالجة هذه القضية الخطيرة بادر المجلس الدولي للغة العربية بوضع مبادرة تكون موازية للعملية التعليمية وتسهم في حل المشكلة المتعلقة بالهوية والتضامن والتكامل العربي في المناهج، وتفتح المجال أمام ملايين الطلاب والطالبات في المدارس والجامعات العربية للتنافس على المستويين الوطني والعربي، وذلك بهدف نشر الوعي بالهوية العربية وبالتضامن والتكامل العربي، وإيجاد حراك تعليمي وتربوي عربي إيجابي ينعكس على الوضع التعليمي العربي، في ظل المؤثرات السلبية المتنوعة التي تواجه الطلاب والطالبات .

هذه المبادرة ركزت على تاريخين مهمين، الأول تاريخ تأسيس جامعة الدول العربية في 22 مارس 1945م بصفتها الكيان السياسي الذي يجمع الدول العربية وينسق جهودها على جميع المستويات، والثاني تاريخ الاحتفالية العالمية باللغة الأم يوم 21 فبراير من كل عام. وبناء عليه تشكل لدينا رابط لغوي وآخر سياسي لمعالجة ضعف الهوية العربية والتضامن والتكامل العربي. وسميت المبادرة مبادرة "شهر اللغة العربية"، وتركز المبادرة على أن تكون هناك مسابقات بين الطلاب على المستوى الوطني في مجالات (القصة – المقالة – الخط – الشعر – الرسم) في جميع المراحل الدراسية "الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعة". ثم يتم اختيار أفضل خمسة أعمال في المجالات الإبداعية المذكورة في كل مرحلة دراسية، بحيث ترشح كل دولة ما مجموعة 100 عمل، وتكرم على المستوى الوطني، ثم يتم ترشيحها لدخول المنافسة على المستوى العربي، بحيث تدخل هذه الأعمال ضمن ما مجموعة 2200 ألفين ومائتي عمل، في المجالات الإبداعية الخمسة. يتم تحكيم هذه الأعمال، ثم يكرم أفضل 100 عمل على مستوى الدول العربية. على أن تتم طباعة 2200 عمل وينظم معرضًا لها، وأيضًا يرافقها مؤتمر تعليمي متخصص في القضايا التعليمية التي تتعلق بالمدارس والجامعات العربية. ويحتفل بالفائزين في المؤتمر بحضور أصحاب المعالي الوزراء وأمين عام جامعة الدول العربية، ورؤساء الجامعات، والمختصين، والمهتمين. وقد شارك في مناقشتها وتطويرها جامعة الدول العربية، ومنظمة الألكسو، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، واتحاد الجامعات العربية . ثم عرضت المبادرة على ممثلين للدول العربية، وأوصوا برفعها لمجلس الجامعة العربية، وقد صدرت موافقة مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في سبتمبر 2022، الذي وجه بعرضها على

مؤتمر وزراء التربية والتعليم، وقد عرض شهر اللغة العربية في المؤتمر العام الثالث عشر الذي عقد في الرباط في مايو 2023، وأوصى المؤتمر بدعم شهر اللغة العربية والتعاون مع جامعة الدول العربية والمجلس الدولي للغة العربية والمنظمات والدول العربية في تنفيذ شهر اللغة العربية، وذلك الإطار المرجعي لتنظيم شهر اللغة العربية.

وسوف ينطلق شهر اللغة العربية من العام 2025 بمشاركة المنظمات الشريكة ممثلة في جامعة الدول العربية، والمجلس الدولي للغة العربية، ومنظمة الألكسو، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، واتحاد الجامعات العربية، وعضوية الجهة الداعمة والراعية لشهر اللغة العربية.

6. المنظمات الشريكة:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، (القاهرة – جمهورية مصر العربية)
- منظمة اليونسكو، (مكتب الدوحة لدول الخليج العربي واليمن)
- منظمة الإيسيسكو، (الرباط – المملكة المغربية)
- مكتب التربية لدول الخليج، (الرياض – المملكة العربية السعودية)
- مؤسسة حمدان بن راشد آل مكتم للعلوم الطبية والتربوية
- مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع
- المركز الدولي للغة العربية، (بيروت – الجمهورية اللبنانية)
- المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم بالرياض
- المركز الإقليمي للتخطيط التربوي بالشارقة

مؤتمرات الألكسو

لـ"وزراء التربية والتعليم العرب"

للفترة: 1998م – 2023م

مؤتمرات الألكسو

لـ"وزراء التربية والتعليم العرب"

للفترة: 1998م – 2023م

مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب،1 "رؤية مستقبلية للتعليم"، طرابلس، دولة ليبيا، ديسمبر 1998م

ناقش المؤتمر الأوّل لوزراء التربية والتعليم في الوطن العربي مسألة استشراف وضع التعليم في الدول العربية من خلال العمل على صياغة رؤية مستقبلية. وكشفت مناقشة الوثيقة الرئيسة المقدّمة للمؤتمر التي أعدّتها الألكسو اهتماما بالغا بالمسألة وبالمشروع التربوي العربي المشترك لدوره الاستراتيجي تعميق الوجدان العربي وتعزيزه وترسيخ معاني وحدة الأمة العربية ومصيرها، ومطامحها وآمالها في النهوض بالإنسان العربي، وإعداده بشكل جيّد حتّى يتمكّن من مواجهة التحدّيات المستقبلية وكسب الرهانات المطلوبة ومواكبة التغييرات والمستجدّات عربيّا واقليميّا ودوليّا.

ودعا المؤتمر إلى أهميّة الإلمام بالمنجزات التعليمية والتربوية العربية الكمّية والنوعية والتعريف ببرامجها الإبداعية، والنّظر إلى متطلّباتها في إطار العمل على تحقيق التنمية الشاملة المستدامة على مستوى الوطن العربي، وتشخيص واقع التربية العربية بموضوعية على جميع مستوياتها من مدخلات وعمليّات ومخرجات .وأكّدت أغلب المداخلات أهمّية العمل على إبراز وظيفة التعليم الفعليّة بوصفه قمّة العمل الوطني في استثمار الموارد البشريّة، وأهميّة تكوين منطلقات فلسفيّة وقيميّة تعزّز الانتماء إلى الأمة وتدعم هويتها الذّاتية والثقافية وتحقّق مستقبلها الأفضل.

وأصدر المؤتمر في نهاية أعماله بيان طرابلس التربوي حيث أكّد وزراء التربية والتعليم والمعارف العرب على أهمّية التربية بوصفها المرتجى في صنع مستقبل الأمّة العربية وهي تسعد لمواجهة تحدّيات قرن جديد يرون أن التغلّب عليها يتطلّب مواصلة تطوير فلسفة التربية العربية ومؤسّساتها وأدواتها برؤية قوميّة مستقبلية واحدة، تأخذ في اعتبارها التجديد والتجويد والحرّية والإبداع والاعتزاز بماضي الأمّة العريق وتراثها.

مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب2 " مدرسة المستقبل"، دمشق، الجمهورية العربية السورية، يوليو 2000م،

تناول المؤتمر المنعقد بدمشق موضوع "**مدرسة المستقبل**" انطلاقا من دراسة أعدّت للغرض، نظرت في الموضوع من محاور تسعة هي: الفلسفة والأهداف، والمناهج، وتقنيات التعليم، والتقويم والامتحانات، وخريج مدرسة المستقبل، ومعلّم مدرسة المستقبل، والإدارة المدرسية، ومبنى مدرسة المستقبل، والتمويل.

وقد توصّل المؤتمر إلى مجموعة من التوجّهات من أبرزها: " أن تنبثق فلسفة التربية من التّصوّر الإسلامي العميق للكون والإنسان والحياة. وحماية الثوابت الحضاريّة العربية الإسلاميّة لمواجهة التحدّيات السلبية التي تفرضها العولمة. وأن تلبّي مؤسّسات التربية والتعليم حاجات سوق العمل والإنتاج ومتطلّبات المجتمع، الآنية والمستقبلية، ومقتضيات الحياة وذلك بالرفع من الميزة التنافسية لنظم التعليم العربية. ومنحها درجة عالية من المرونة حتّى تتجاوب مع المستجدّات والتحوّلات العالميّة وتأكيد الدور التربوي لمؤسّسات المجتمع والأسرة ومسؤولياتها في تطوير عمليّة التعليم، وأنّ يؤكّد توظيف تقنيات المعلومات وتأثيرها في كل عنصر من عناصر العمليّة التّعليمية داخل المدرسة وخارجها. وأن توضع مقاييس عربية لمستويات جودة التعليم مع الاستئناس بالمعايير العالمية. وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة والاستثمار في مجال التعليم.

وأصدر المؤتمر إعلان دمشق حول مدرسة المستقبل في الوطن العربي فأكّد أصحاب المعالي الوزراء العزم على بذل قصارى الجهود من أجل مواكبة التغيرات والتطوّرات التي تطرأ على التعليم والتربية في العالم، والتكيّف مع ما يفرزه المستقبل في بلادنا وفي العالم من تغييرات تنعكس آثارها على التربية وعلى المجتمع كلّه، وذلك من أجل المشاركة في رسم معالم المستقبل العالمي في شتّى

المجالات وهو ما يستلزم القيام بجهد دؤوب مستمرّ من أجل بناء المدرسة العربية التي تستجيب لمطالب التّغير، وتلبّي إمكانية العمل التربوي ومقوّماته ومكوّناته المختلفة سواء اتصلت بأهداف التربية أو بمحتواها وطرائقها أو بوسائلها وتقنياتها أو بإدارتها وتنظيمها أو غير تلك من جوانب العمل التربوي، كما أكّد أصحاب المعالي الوزراء العزم على جعل التربية همّا وطنيا وقوميا مشتركا، وعلى فسح المجال لمشاركة المؤسسات غير الحكومية وسائر قطاعات المجتمع في تجويدها وتمويلها، مع التّأكيد على أنّ الدولة تظلّ المسؤولة الأولى عن تربية الأجيال وتفعيل العمل العربي المشترك في هذا المجال بحيث يكون الرافعة المشتركة لعملية التجديد والتّغيير التي تستلزمها "مدرسة الغد".

مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب3"المنظومة التربوية وتقانة المعلومات"، الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إبريل، 2002م،

ناقش المؤتمر الثالث لوزراء التربية والتعليم في الوطن العربي الذي احتضنته الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية موضوع "المنظومة التربوية وتقانة المعلومات"، وأعدّت المنظّمة للغرض وثيقتين رئيستين:

الوثيقة الأولى:

تناولت الأولى تجارب الدول العربية في استخدام تقانة المعلومات لتطوير المنظومة التربوية منطلقة من المضامين الأساسية لوثيقة "مدرسة المستقبل" الصادرة عن المؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم العرب والتي أكّدت ضرورة القيام بجهد مستمرّ من أجل بناء المدرسة التي تستجيب لتحدّيات التغير ومتطلّباته.

الوثيقة الثانية:

اعتنت الوثيقة الرئيسة الثانية بموضوع المؤتمر "المنظومة التربوية وتقانة المعلومات". حيث حدّدت المفاهيم الأساسية، وقدّمت عرضا لعناصر شبكات المعلومات ووظائفها، وتطرّقت إلى أهميّة الأنترنيت في مجالات الحياة المتعدّدة، واستعرضت الفوائد الجمّة لاستخدام تقانة المعلومات والاتصال في المجال التربوي، وانتهت الوثيقة إلى عرض مجموعة من الرؤى والتوجّهات العمليّة

لتوظيف تقانة المعلومات في تطوير المنظومة التربويّة العربية. وقد توصل المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات من أبرزها:

- دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى إعداد طار مرجعي حول استخدام تقانة المعلومات في تطوير المنظومة التربوية يتضمّن أسسها الفكريّة، ويفيد من المعايير ومستويات القياس العالميّة في هذا المجال.
- دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى إعداد بحوث ودراسات تستهدف التّوصل إلى تصوّرات عمليّة لتحقيق الاستخدام الأمثل لتقانة المعلومات كوسيلة تعليميّة لإثراء المناهج الدراسيّة وغنائها، ومعالجة الآثار النّاجمة عن سوء استخدام الحاسوب.
- دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى توثيق التجارب العربيّة والعالميّة الرّائدة والمتميّزة في تقانة المعلومات في المنظومة التربوية ووضعها على البوابات بما يعزّز الإفادة منها، ويحقّق التنسيق والتكامل بين الدول العربية في هذا المجال.
- دعوة كليات التربية وإعداد المعلّمين إلى فتح أقسام لإعداد المتخصّصين في تقانة المعلومات وتعزيز وتوسيع الأقسام القائمة بالإضافة إلى توجيه بحوث الماجستير والدكتوراه لتناول هذا الموضوع، مع التّأكيد على أهمّية دمج تقانة المعلومات والاتصال في صلب برامج إعداد المعلّمين وتدريبهم.
- دعوة الدول العربية إلى التوسع في إدخال مادة الحاسوب والمعلوماتية كمواد أساسية في الخطط الدراسية وتشجيع واستخدام الحاسوب وتقانة المعلومات في تدريس جميع المواد.
- دعوة الدول العربية إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتوفير الحاسوب لأكبر عدد ممكن من المعلّمين بشروط مالية ميسّرة.
- الدعوة إلى تبني برنامج عربي مشترك لإنتاج النّظم البرمجية التربويّة الملائمة لحاجات النشء العربي العلميّة الروحية والمادّيّة وبما يلائم تراث الحضارة العربية الإسلاميّة وثقافتها، ويؤدّي إلى رقيّ الجوانب الإنسانية والأخلاقية في تكوينه الثقافي تعزيزا لانتمائه الإنساني الكوني انتماء متجذّرًا في قيمه الأصليّة، ومعزّزا لمشاركته الإيجابية مع الفضاءات الأخرى.
- دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى تبنّي مشروع يهدف إلى توحيد المصطلحات وتأصيل المفاهيم في مجال تقانة المعلومات لتحقيق دقّة التّواصل ويمكن أن يتمّ ذلك بوضع معجم متخصّص في هذا المجال. كما صدر المؤتمر "بيان الجزائر" التربوي حيث أكّد وزراء

التربية والتعليم والمعارف العرب من خلاله أنّ الظروف والتّحدّيات التي تمرّ بها أمّتنا العربية تتطلب أن نوجهها بأســاليب مبتكرة في العمل والتفكيرـــ وطرائق حديثة في التربية والتعليم تنشـئة لأجيال معتزّة بهويتها، واثقة من نفسـها، متمكّنة من التفكير المبدع الخلّاق، وقادر على الإيفاء بمتطلّبات العيش في مجتمع المعرفة والتّقانة، في إطار التعاليم الدّينية السمحة والقيم العربية الأصلية.

وأكّد أصحاب المعالي الوزراء كذلك على أنّ توظيف تقانة المعلومات والاتصـال الحديثة في التعليم العام يتطلّب إرادة سياسية مصمّمة على التّغيير والتطوير وقادرة على توفير الموارد البشريّة والمادّية المطلوبة لذلك، والسـعي الجادّ في تفعيل العمل العربي المشـترك في هذا الميدان، والارتقاء بالقطاع التربوي والتعليمي إلى مسـتوى مؤتمرات القمّة العربية، دعما للعمل التربوي المشـترك وتحقيقا لأهدافه ومراميه.

مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب، 4 "استراتيجيات التقويم لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم"، بيروت، الجمهورية اللبنانيّة، مايو 2004م

اهتمّ المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العرب بموضـوع "اسـتراتيجيات التقويم لتحقيق الجودة الشـاملة في التعليم"، وقدّمت إلى المؤتمر ثماني دراسـات مرجعيّة تناولت في مجملها التقويم التربوي باعتباره عاملا أساسيا في تحقيق الجودة الشّاملة بالتعليم وهي:

- الاتجاهات العالمية المعاصرة في توظيف التقويم لتحقيق جودة التعليم.
- واقع التقويم التربوي في الدول العربية.
- التقويم والجودة الشاملة في التعليم.
- نحو مواصفات معيارية لتحقيق جودة التعليم.
- سجل الطالب ودوره في التقويم والتوجيه.
- المشاركة المجتمعية في عملية التقويم، تحدّيات ومعوقات جودة التعليم.
- الاستراتيجيات المستقبلية للتقويم ومستقبل جودة التعليم.

واعتمد المؤتمر التوصيات التالية:

دعوة الدول العربية إلى:

- وضع سياسات محدّدة للتقويم التربوي، تضمّن المساءلة، وتعزيز المشاركة المجتمعية. وكذلك بناء أنظمة وهياكل مؤسسّية لتحيق هذه السياسات.
- تحديد معايير وطنيّة لمختلف عناصر العمليّة التربويّة تكون مرتكزا لبرامج التقويم وضمان جودة التعليم.
- تطوير التشريعات التربويّة ذات العلاقة بعمليات التقويم، بما يتيح الفرص المناسبة لاستيعاب الاتجاهات المعاصرة في التقويم وخاصّة منها ما يتعلّق بالتقويم القائم على الكفايات، والتقويم المستمر، والتقويم الأصيل.
- تطوير برامج إعداد المعلّين في كلّيات التربية وكلّيات المعلّمين ومعاهد إعداد المعلّمين بما يضمن تأهيل خرّيجيها
- إنشاء مواقع إنترنت، تعرض فيها أنظمة التقويم وعملياته، وربط هذه المواقع بموقع عربي واحد، وذلك لتسهيل تبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال.

دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى:

- إعداد برامج لتنمية كفايات العاملين في مجالات التقويم التربوي وضبط الجودة الشاملة والإشراف على تنفيذها في الدول العربية، بما يفضي إلى إعداد أطر وموارد بشرية راقية النوعية في هذا المجال.
- وضع الأدلة والمراجع التي تضمن نشر ثقافة التقويم والجودة الشاملة بين الأوساط التربوية والجودة الشاملة والإشراف على تنفيذها
- إعداد قاموس تربوي موحّد، لتوحيد المصطلحات التربوية، خاصّة تلك المستخدمة في التقويم التربوي بهدف إيجاد لغة مشتركة بين الدول العربية في هذا المجال.
- وضع اختبارات مقنّنة، على مستوى الوطن العربي على غرار ما يتم على المستوى الدولي، في المواد الأساسية مثل اللغة العربية والرياضيات والعلوم كمرحلة أولى، على أن يشمل الموادّ الدراسية الأخرى في المراحل التّالية.
- تبنّي مشروعات تعتمد أساسا على تحديد التجارب الرائدة والخبرات المتميّزة في الدول العربية وغيرها من المجالات التربوية المتعدّدة، مثل إنتاج البرمجيات، ووضع المناهج الدراسية وإعداد

الكتب المدرسيّة، ونظم التقويم، وأساليب ضبط الجودة، والأدلّة المرجعيّة، ووضع المعايير وغيرها، وذلك بهدف تعميمها لإفادة الدول الأخرى منها دون اللجوء إلى إنتاج الجديد منها، ترشيدا للإنفاق، واستثمارًا للخبرات المتميزة.

وأصدر المؤتمر "بيان بيروت" التربوي الذي أكّد فيه معالي وزراء التربية والتعليم العرب على قدسية الرسالة التربوية ونبل دورها في بناء أجيال الأمّة عقلًا وإرادة، مشيرين إلى الظروف والتحدّيات التي فرضتها العولمة على أمّتنا العربية، والتي تتطلّب تنمية قدرات الأجيال في مجتمع المعرفة، وتوطيد إرادتها الوطنية والقومية. كما أكّد أصحاب المعالي الوزراء على أهميّة اعتماد استراتيجيات متقدّمة في التقويم التربوي الشامل والعمل على إيجاد المعايير الملائمة قوميّا ووطنيا لكلّ مكوّنات النظم التربويّة كمدخل ومرتكز لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم. وتوفير المناخات التربوية التي تحفّز على التفوّق والإبداع لأبنائنا في الوطن العربي الكبير لمواجهة التحدّيات التي تنتظرهم في عصر العولمة المتسارع. وذلك من خلال النهوض بالتربية والتعليم الذي يعدّ أمرا أساسيا للتنمية الشاملة، ومرتكزا متينا لأمن الأمّة وتقدّمها.

مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب، 5 "التربية المبكّرة للطفل العربي في عالم متغيّر"، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سبتمبر 2006م،

ناقش المؤتمر الخامس لوزراء التربية والتعليم العرب موضوع "التربية المبكرّة للطفل العربي في عالم متغير" وقدّمت المنظّمة إلى المؤتمر وثيقة رئيسة عنوانها "التربية المبكّرة للطفل العربي في عالم متغيرّ"، أُعدت على ضوء أربع دراسات مرجعية. وتكوّنت من ستّة محاور أساسية استهدفت بيان أهمّية التربية المبكّرة ومكوّناتها النفسية والتربوية، وبيان أدوار منظّمات المجتمع المدني والأسرة ووسائل الإعلام فيها، كما تناولت بالدرس والتحليل واقع التربية المبكّرة في الوطن العربي، وتحدّيات مجتمع المعرفة، مؤكّدة أهمّية التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة .

- تقرير لجنة متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الرابع.
- تقرير المدير العام للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حول تنفيذ توصيات المؤتمر الرابع.

- دراسات ومداخلات للمائدة المستديرة حول إصلاح التعليم في ضوء استراتيجية تطوير التربية العربية:
- عرض معالي الأستاذ الدكتور المنجى بو سنينة المدير العام للمنظمة وثيقة بعنوان "إصلاح التعليم في ضوء استراتيجية تطوير التربية العربية" تناولت خمسة محاور أساسية هي: التحدّيات العالمية المعاصرة وتداعياتها على الوطن العربي. والتّربية العربيّة: واقعها واتّجاهاتها. ودواعي الإصلاح من منظور استراتيجية التربية العربية. ومؤشّرات الإصلاح من منظور استراتيجية التربية العربية.

وفي ضوء المناقشات والآراء والطروح المعمّقة التي دارت في اجتماعات معالي الوزراء والسادة الخبراء، خرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات من أبرزها :

التوصيات الموجّهة إلى الدول العربية:

محور التربية المبكرة:

- بذل الجهود لجعل مرحلة رياض الأطفال مرحلة إلزامية وجزء لا يتجزأ من السلم التعليمي في جميع الدول العربية. تقديم كافة التسهيلات لتمكين القطاع الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني من القيام بدور أساسي في هذا المجال والسعي لإصدار كافة التشريعات والقوانين اللازمة لتحقيق ذلك، على أن تخضع هذه المؤسسات للإشراف التربوي لوزارات التربية والتعليم العربية وكذلك للمؤسسات التي ستنشأ للاعتراف وتطبيق معايير الجودة.
- الاهتمام بتقديم تربية مبكرة ذات جودة عالية للأطفال في الوطن العربي، والسعي بكافة السبل والوسائل لتحقيق هذه الجودة في مختلف مكونات العملية التعليمية (المباني البيئة المادية والتعليمية)، المعدّات والأدوات، المنهج والأنشطة، المعلمة والإدارة والطفل).
- الحرص على تأسيس جهة مستقلة محايدة للاعتماد والجودة بمختلف الدول العربية، تكون مسؤوليتها مراقبة المؤسسات التربوية الخاصة بهذه المرحلة سواء الحكومية أو الخاصة.
- السعي لزيادة نسبة الإنفاق الحكومي على مؤسسات التربية المبكرة.
- العناية بذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف فئاتهم من موهوبين ومعاقين والأطفال ذوي الظروف الصعبة.
- العناية بعمليات الإعداد والتدريب المستمرّ لمعلمات رياض الأطفال والاستفادة من مناهج ومرجعيات رياض الأطفال التي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

- العمل على إنشاء معاهد متخصصة وأقسام في كليات التربية تعنى بإعداد معلمات رياض الأطفال.

محور إصلاح التعليم:

- الإسراع بتشكيل فرق بحثية متخصّصة لتقديم مقترحات وآليات عملية لإصلاح التعليم ورفعها إلى المنظمة لتتولى إعداد التقرير المطلوب بالتعاون والتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تمهيداً لعرضه على المؤتمر العام للمنظمة –ديسمبر 2006– ورفعه إلى معالي الأمين العام للجامعة العربية.
- إيلاء عناية خاصة لتعليم الفتاة ووضع حوافز وضوابط للحد من تسربها من التعليم.
- وضع الآليات العملية للارتقاء بالمعلم العربي وتحسين أوضاعه المعيشية والمهنية ورفع مكانته الاجتماعية باعتباره أساس إصلاح التعليم وتطويره.
- رفع سقف الإنفاق على البحوث التعليمية ووضع الميزانيات المناسبة للبحث العلمي والتطوير التربوي.
- تعزيز المشاركة المجتمعية في التعليم بصور مختلفة.
- دعم برامج محو الأمية واعتبارها معركة مصيرية بالنسبة إلى مستقبل الدول العربية وشرطا أساسيا لإصلاح المنظومة التربوية في الدول العربية.
- إنشاء هيئات للجودة ومراكز للقياس والتقويم.
- تزويد المدارس الرسمية في لبنان والتي هدمت أو أصيبت بأضرار بالغة بما تحتاجه من تجهيزات مدرسية متنوعة ولا سيما أجهزة الكمبيوتر والمختبرات السمعية والمكتبات.

توصيات موجهة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

محور التربية المبكرة:

- إعداد معايير نمائية للطفل العربي للاستفادة منها في بناء مناهج التعليم وإعداد المعلمين.
- عقد ورش تدريبية تأهيلية لمدربي ومدربات معلمات رياض الأطفال في الدول العربية.

محور إصلاح التعليم:

- التعريف بالتجارب القطرية الناجحة في مجال إصلاح التعليم والعمل على نشرها بشتى الوسائل.

- الإسراع بإنجاز المرصد العربي للتربية التي شرعت المنظمة في تنفيذه.

وأصدر المؤتمر "إعلان القاهرة التربوي حول التربية المبكرة للطفل العربي في عالم متغير"، الذي أكّد على أن المستقبل مرهون بما نقدمه لأطفالنا، من تربية وتعليم وإعداد لمواجهة هذا المستقبل والتكيف معه، والعيش فيه، وعلى أهمية تنمية التفكير الإبداعي لدى الطفل وأن تكون هذه التنمية في مقدمة الأهداف التربوية.

مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب،6 " تربية الموهوبين: خيار المنافسة الأمثل "، الرياض، المملكة العربية السعودية، مارس 2008م

نظر المؤتمر السادس لوزراء التربية والتعليم العرب في موضوع: "تربية الموهوبين: خيار المنافسة الأمثل" وقدّم المدير العام للمنظّمة إلى المؤتمر تقريرا عن تنفيذ توصيات المؤتمر الخامس، كما قدّمت نتائج اجتماع خبراء المؤتمر الذين تدارسوا الدراسات المرجعية الست التي أعدّت والتي عنيت في مجملها بتربية الموهوبين ورعايتهم وهي:

- التجارب الرائدة عربيا ودوليا في تربية الموهوبين ورعايتهم. واقع رعاية الموهوبين في المدرسة العربية.
- التكامل بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تربية الموهوبين ورعايتهم.
- واقع رعاية الموهوبين في المدرسة العربية.
- التكامل بين الدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تربية الموهوبين ورعايتهم.
- تربية الموهوبين في الوطن العربي في برامج تكوين المعلّمين. نحو استراتيجية عربية لتنمية الإبداع ورعاية الموهوبين.
- تحديث دليل أساليب الكشف عن الموهوبين في التعليم الأساسي.

وأوصى المؤتمر، على ضوء المناقشات المعمّقة والآراء والمقترحات التي أبداها معالي الوزراء ورؤساء الوفود حول تقرير المدير العام وتقرير لجنة الخبراء، بما يلي:

توصيات موجّهة إلى الدول العربية:

- دعوة الدول العربية إلى وضع خطط وطنية لرعاية الموهبة والإبداع ضمن الخطط والبرامج التنموية الشاملة وتلك الخاصة بالتربية والتعليم وفق التشريعات الخاصة بكلّ دولة.
- قيام وزارات التربية والتعليم بنشر ثقافة الموهبة والإبداع في قطاعات المجتمع المتعددة مع التركيز على الأسر والأمهات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وخاصة وسائل الإعلام .
- قيام المؤسّسات التعليمية والتربوية بعقد شراكات مع القطاع الخاص ومؤسّسات المجتمع المدني من أجل إعداد وتمويل برامج مشتركة لرعاية الموهبة والإبداع .
- دعوة مؤسّسات التعليم العالي ومعاهد إعداد المعلمّين وتدريبهم إلى إدراج مقرّرات للموهبة والإبداع في برامجها، إضافة إلى استحداث برامج جامعية وإعداد أبحاث علمية وتوفير بيئات داعمة في مجالات الموهبة والإبداع.
- قيام وزارات التربية والتعليم بتحديد الكفايات المهنية لمعلّمي الموهوبين وتدريبهم في أثناء الخدمة واستحداث حوافز خاصة بهم.
- دعوة الدول العربية إلى تنظيم ملتقيات مشتركة للموهوبين والمبدعين العرب والمشاركة في المنافسات العربية والدولية الخاصة بهم في مختلف المجالات.
- قيام وزارات التربية والتعليم بتنفيذ برامج وطنية للكشف المبكرّ عن الموهوبين والمبدعين من خلال أدوات وآليات ومقاييس فعالّة ومناسبة، بالاستفادة من دليل أساليب الكشف عن الموهوبين المعدّ من قبل المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

توصيات موجّهة إلى المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

- وضع استراتيجية عربية للموهبة والإبداع وخطّة تنفيذية للإفادة منها في إعداد الخطط الوطنية للدول العربية .
- تطوير وتحديث دليل أساليب الكشف عن الموهوبين والمبدعين يتضمّن تعريفات إجرائية وآليات لتقويم أداء الموهوبين والمبدعين في ضوء الدراسة التي أعدتها بهذا الخصوص على أن يشمل الدليل معايير مهنية لمعلّمي الموهوبين والمبدعين.
- إنشاء قاعدة بيانات متكاملة للموهبة والإبداع لتسهيل العمل على تبادل الخبرات العربية والدولية.

- تكليف المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتولّي مهامّ لجنة المتابعة لتنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر السادس لوزراء التربية والتعليم في البلاد العربية.

وصدر المؤتمر "بيان الرياض التربوي" الذي أكّد فيه وزراء التربية والتعليم العرب على المزيد من التركيز على الاقتصاد القائم على المعرفة والتنافس على الكفاءات الموهوبة والمبدعة.

كما أكّد أصحاب المعالي الوزراء على الالتزام بإيلاء الموهبة والإبداع ما تستحقّه من اهتمام باعتبارهما ركيزتين أساسيتين من ركائز التربية والتنمية، وذلك من خلال اكتشاف الكفاءات البشرية الموهوبة والمبدعة في البلاد العربية ورعايتها واستثمار قدراتها. ووضع خطط استراتيجية تتناسب مع طبيعة التحدّيات التي تواجهها المجتمعات العربية .

مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب، 7 "التعليم ما بعد الأساسي الثانوي"، مسقط، سلطنة عمان، مارس 2010م

تناول المؤتمر السابع لوزراء التربية والتعليم العرب موضوع "التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي): تطويره وتنويع مساراته"، وقد قدمت إلى المؤتمر ست دراسات مرجعية تناولت في مجملها التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) من حيث التعرف على واقعه وآليات تطويره، باعتباره يمثل الحلقة الأساسية في منظومة التعليم وهذه الدراسات هي:

- واقع التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) في الوطن العربي وسبل تطويره.
- إصلاح التعليم الثانوي القضايا والتحديات والمقترحات.
- هياكل التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) عربيا وعالميا.
- تطوير التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) لمواجهة الاحتياجات المجتمعية.
- معايير جودة التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي).

كما قدّم إلى المؤتمر الإطار الاسترشادي لمعايير أداء المعلم العربي: سياسات وبرامج، وتقرير معالي المدير العام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عن متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر السادس.

واعتمد المؤتمر على ضوء المناقشات المعمّقة لاجتماعات معالي الوزراء والسادة الخبراء، بمجموعة من التوصيات هي :

دعوة الدول العربية إلى:

- تنفيذ مجال التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) الوارد في خطة تطوير التعليم في الوطن العربي بالتنسيق مع المنظمة العربية، ووضع خطط وطنية لتحسين نسب الالتحاق بالتعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) وفقا لظروف كل دولة، سعيا إلى الاقتراب من المؤشرات المحددة في خطة تطوير التعليم في الوطن العربي.
- تنويع مسارات التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) بما يراعي تباين مستويات الطلاب واختلاف قدراتهم ومهاراتهم وميولهم، ووضع آليات تسهل الانتقال بين المسارات.
- وضع آليات للتوجيه والإرشاد لمساعدة الطلاب على اختيار المسار المناسب لقدراتهم وميولهم.
- تطوير مسار التعليم الفني والمهني في الوطن العربي وتعزيزه وتوسيع آفاق التعليم العالي له.
- التوظيف الفعّال لتقانات المعلومات والاتصال في تطوير منظومة التعليم والعمل على إرساء صناعة عربية لتقانات التعليم في خدمة الدول العربية.
- إحالة الإطار الاسترشادي لمعايير أداء المعلم (سياسات وبرامج) إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لاتخاذ الإجراءات المناسبة لاعتماده، من أجل الاستفادة منه للارتقاء بأوضاع المعلمين .
- دعم المرصد العربي للتربية الذي أنشأته المنظمة في إطار تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي.

دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم العربية إلى:

- بناء معايير للتعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) تسمح بالتقريب بين الأنظمة التربوية في الوطن العربي بالاستفادة من النماذج العالمية والعربية .
- وضع دليل مرجعي لجودة مكونات التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) بمختلف مساراته مع إعطاء عناية خاصة لمسار التعليم الفني والمهني .
- تنسيق جهود الدول العربية في مجال إنتاج المحتويات الرقمية والبرمجيات التربوية، والعمل بالتعاون مع الدول العربية على إنشاء مركز عربي مختص في هذا المجال.

مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب،8، "المعلّم العربي بين التكوين الناجع والتمكّن المهني"، الكويت، دولة الكويت، إبريل 2012م،

ناقش المؤتمر الثامن لوزراء التربية والتعليم العرب موضوع "المعلّم العربي بين التكوين الناجع والتمكّن المهني"، وقدّمت إليه ستّ دراسات مرجعية تناولت في "المعلّم العربي بين التكوين الناجع والتمكّن المهني"، من حيث تعرّف واقع تكوينه وتحسين برامج إعداده وأساليب الإعداد والتدريب أثناء الخدمة، إضافة إلى التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال، كما تناولت قضايا تمهين التعليم وتوظيف تقانات المعلومات والاتصال في تكوين المعلمين. وهذه الدراسات هي :

- واقع تكوين المعلم وتمكينه المهني في الدول العربية.
- تحسين برامج الإعداد المسبق للمعلمين في مؤسسات إعداد المعلم .
- أساليب إعداد المعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة في ضوء النظريات المعرفية الحديثة .
- التجارب العالمية الرائدة في إعداد المعلمين ومدى الاستفادة منها عربيا .
- تمهين المعلم العربي بين الواقع والمأمول .
- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تكوين المعلّمين في البلاد العربية: الواقع وإمكانات التطوير.

وفي ضوء ما دار من مناقشات وما برز من آراء ومقترحات من قبل أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود حول تقرير المدير العام وتقرير لجنة الخبراء، أوصى المؤتمر بما يلي:

التوصيات الموجّهة إلى الدول العربية:

- وضع آليات للتنسيق بين مؤسّسات إعداد المعلمين وتدريبهم ووزارات التربية والتعليم العالي حول برامج ومناهج إعداد المعلمين وتدريبهم، بما يحقق الانسجام بين مخرجات هذه البرامج واحتياجات النظم التربوية والتعليمية من الأطر البشرية .
- توفير مراكز معتمدة متخصصة لتدريب المعلّمين أثناء الخدمة، والعمل على رفع مستوى المتوافر منها بما يضمن جودتها في سياق خطة تطوير التعليم في الوطن العربي.

- تشجيع البحوث العلمية وخصوصا الإجرائية منها في مجال تمهين التعليم وتطويره، وتوفير التمويل المناسب لها.
- تمكين المعلمين من المشاركة الفاعلة في بناء السياسات وعمليات التطوير التربوي.
- وأكّد المؤتمر على أهمية حماية المؤسّسات التعليمية من الصراعات السياسية وأعمال التخريب لما لذلك من آثار سلبية على الأمن الاجتماعي والحقّ الأصيل في التعليم.

كما أكّد المؤتمر على ضرورة رفد المرصد العربي للتربية بالمبادرات والخبرات الرائدة والبحوث والدراسات في مجال إعداد المعلمين وتطويرهم مهنيا وتسهيل تبادلها بين الدول العربية.

التوصيات الموجّهة إلى المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

- وضع معايير عربية في مجال إعداد المعلمين وتدريبهم وتقييمهم في ضوء مؤشّرات الأداء الوظيفي .
- وضع دليل عربي لتحديد أدوار المعلّم في مجتمع المعرفة وتطوير البرامج المتعلّقة بإعداده وتدريبه وتقويم أثر التدريب .
- وضع دليل عربي لاعتماد منح رخصة (إجازة) مزاولة مهنة التعليم بما يضمن تمهين المعلّم العربي وتطوّره المهني، ونموّه الوظيفي، والرفع من مكانته، ويسهّل حركة المعلّمين بما يحقّق الاستفادة منهم في الوطن العربي وخارجه. وأن يعرض الدليل على مؤتمر وزراء التربية والتعليم القادم.
- ودعوة الدول العربية والمنظّمة العربية إلى معاونة الدول ذات الأوضاع الخاصّة في مجال إعداد المعلّمين وتدريبهم، مع العناية الخاصّة بالصومال.

مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب،9 "المعلّم العربي بين التكوين الناجع والتمكّن المهني"، تونس، الجمهورية التونسية، مايو 2014م

ناقش المؤتمر التاسع لوزراء التربية والتعليم العرب الذي احتضنته الجمهورية التونسية موضوع "الارتقاء بالتعليم الأساسي في الوطن العربي" وقدّمت إليه وثيقة رئيسة عنوانها "الارتقاء بالتعليم الأساسي في الوطن العربي، رؤية مستقبلية" إضافة إلى تقرير المدير العام عن تنفيذ توصيات المؤتمر الثامن لوزراء التربية والتعليم الذي انعقد بالكويت وتقرير خبراء المؤتمر التاسع، ومتابعة قرار مجلس

الجامعة العربيّة رقم 7747 بتاريخ 2014/3/9 بشأن تعزيز نشر اللغة العربيّة في جمهورية التشاد. وفي نهاية أشغاله أقّر المؤتمر التوصيات الآتية:

أوّلا: تشكيل لجنة وزارية لإعداد دراسة علمية معمّقة حولواقع التعليم العام في الوطن العربي وسبل تطويره،" تقدّم إلى المؤتمر العاشر لوزراء التربية والتعليم العرب، وتتكوّن من:

- وزير التربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية رئيسا
- وزير التربية والتعليم في دولة الامارات العربية المتحدة عضوا
- وزير التربية والتعليم في مملكة البحرين عضوا
- وزير التربية في الجمهورية التونسية عضوا
- وزير التربية الوطنية والتكوين المهني في المملكة المغربية عضوا
- المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عضوا

ثانيا: دعوة الدول العربية إلى تزويد المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإحصاءاتها التربوية الحديثة وما تراه من معلومات للإفادة منها في إعداد الدراسة.

ثالثا: دعوة الدول العربية إلى تزويد المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتجاربها التربوية الناجحة لتعظيم الاستفادة منها وتبادل الخبرات.

رابعا - دعوة المنظّمة إلى:

- إعداد تقرير حول مدى تقدّم التعليم في الدول العربية منذ المؤتمر الأوّل 1998 وحتّى المؤتمر التاسع 2014 .
- توحيد المصطلحات والمفاهيم التربويّة في الوطن العربي.
- العمل على إعداد وثيقة لتوحيد السلّم التعليمي العربي وعرضها على الدول العربية لإبداء آرائها ومقترحاتها، ثم عرضها على المؤتمر القادم .

خامسا: أما بالنسبة إلى تقرير مجلس الجامعة العربيّة رقم 7747 بتاريخ 2014/3/9 بشأن تعزيز نشر اللغة العربيّة في جمهورية التشاد. فقد وافق المؤتمر على الآتي:

- دعوة الدول العربيّة إلى دعم تعليم اللّغة العربيّة في جمهورية تشـاد في مختلف مراحل التعليم ووضع آليات للتنسيق فيما بينها بالتعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظّمة.
- دعوة الأمانة العامّة وصندوق دعم تعليم اللّغة العربيّة في تشاد إلى توفير التمويل اللازم للأنشطة والبرامج التي يتطلّبها دعم التعليم في جمهورية التشاد.
- دعوة المنظمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم (معهد الخرطوم الدولي للغة العربيّة) إلى توفير الدعم الفنّي والخبرات اللازمة لتنفيذ الأنشـطة والبرامج اللازمة لدعم تعليم اللغة العربيّة في جمهورية التشاد .

مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب 10 "تقويم الامتحانات العامّة في الوطن العربي وتطويرها" عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، ديسمبر 2016 م

ناقش المؤتمر العاشـر لوزراء التربية والتعليم في الوطن العربي الذي احتضـنته المملكة الأردنية مسـألة "تقويم الامتحانات العامّة في الوطن العربي وتطويرها" انطلاقا من دراسة رئيسة مقدّمة إلى المؤتمر أعدّتها الألكسـو انطلقت من تشخيص واقع العملية التقويمية التعليميّة وانتهت إلى تقديم مقترحات في تطويرها حتّى يستجيب التقويم التربوي لتحدّيات المرحلة القادمة، وطموحات مؤسّساتها التربوية والتعليمية، وقد تكوّنت الوثيقة من أربعة أجزاء:

- الجزء الأول: المشكلات والمفاهيم الرئيسة لنظم الامتحانات والتقويم التربوي،
- الجزء الثاني: واقع الامتحانات والتقويم في الدول العربية،
- الجزء الثالث: تجارب عالمية في مجال الامتحانات والتّقويم التّربوي،
- الجزء الرابع: التصوّر المقترح لتطوير الامتحانات ونظم التقويم التربوي في الوطن العربي.

كما قدم إلى المؤتمر تقريرا حول "تطور التعليم في الدول العربية 1998-2014" تنفيذا لتوصية للمؤتمر في دورته التاسعة والذي دعا الألكسو إلى إعداد تقرير حول مدى تقدم التعليم في الدول العربية منذ المؤتمر الأول 1998 وحتى المؤتمر التاسع 2014 بهدف التعرّف على ما حققته الدول العربية من إنجازات في ضوء التوصيات الصادرة عن المؤتمرات التسعة وفي إطار مجالات العمل الرئيسة الستة المتفق عليها دوليا وهي،

تربية الطفولة المبكرة وحمايتها، وكفايات الشباب والكبار، والقرائيّة لدى الكبار، والتعليم الثانوي، وجودة التعليم.

وعرض المدير العام للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تقريرًا حول جهود الدول العربية والألكسو لتنفيذ التوصيات الموجّهة إليها،

وصدر عن المؤتمر قرارا بتشكيل لجنة وزارية لإعداد دراسة حول واقع التعليم العام في الوطن العربي وسبل تطويره، وتوصيتين موجّهتين إلى الدول العربية، وثلاث موجّهة إلى المنظّمة، وثلاث أخرى بشأن تعزيز نشر اللغة العربية في جمهورية التشاد وتعليمها. وانتهى المؤتمر في نهاية أشغاله إلى إقرار ما يأتي:

أولاً: التوصيات الموجّهة إلى الدول العربية:

- العمل على تحديث نظم التقويم التربوي والامتحانات من حيث: تنويع أشكال التقويم، وإتاحة فرص متعدّدة لدخول الامتحان، بما يتناسب مع ظروف كل دولة ويحقّق ما جاء بالدراسة من توصيات.
- تخصيص نسبة مئوية ما بين 20-30% من معدّل الثانوية وتُعطى النسبة الباقية للاختبار التحصيلي والقدرات لأغراض المعادلة، أو لتقديمها للجامعات، أو للحصول على الابتعاث، وينطبق ذلك على المدارس الحكومية والخاصة والدولية.
- اتخاذ الإجراءات اللّازمة لإعادة تنظيم المراحل التعليمية من حيث: الإطار العربي للمؤهلات، ومعايير معادلة الشهادات، وتحديد المعارف والمهارات الواجب اكتسابها مع نهاية كل مرحلة، وتعديل التشريعات، بما ييسر انتقال الطلبة العرب بين الدول.
- سنّ التشريعات واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستقطاب الأوقاف في مجال تمويل التعليم العربي والتوسّع فيه وتطويره.
- تقديم الدعم والمساعدة لتعليم الأطفال في الدول العربيّة التي تعاني من أزمات مع إعطاء عناية خاصّة للتعليم في فلسطين.

ثانيًا: التوصيات الموجّهة إلى المنظّمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم:

دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى:

- التنسيق بين المراكز والمؤسسات والهيئات المعنية بالتقويم والامتحانات لوضع الآليات الكفيلة لتفعيل توصيات دراسة "تقويم الامتحانات العامّة في الوطن العربي وتطويرها" بما يضمن تفعلها واستقلالها عن وزارات التربية والتعليم.

- تجديد الدعوة بسرعة إنجاز منح رخصة مزاولة مهنة التعليم بما يضمن تمهين المعلّم العربي ونموّه الوظيفي، وعقد ملتقى للمسؤولين بالدول العربية للتنسيق في هذا الشأن.

- التنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية للاستفادة من مبادرة "التعليم من أجل التنافسيّة" والتي أطلقها بالشراكة مع البنك الدولي لتطوير التعليم بالوطن العربي باعتبار المنظمة هي الجهة المعنية بذلك.

- عقد مؤتمر يهتم بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصّة في الوطن العربي.

- دعوة المدير العام لاستطلاع رأي الدول بشأن عقد مؤتمر لوزراء التربية والتعليم ووزراء التعليم العالي لمناقشة القضايا المشتركة، اعتبارا من الدورة القادمة.

ثالثًا: توصيات مشتركة:

- دعوة البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي والمؤسسات المصرفية والمالية إلى تقديم المنح والقروض الميسرة لصالح التعليم.
- دعوة الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية وبنوك التنمية (البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي) إلى دعم قطاع التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك دعم الدول العربية المضيفة للاجئين لتخفيف أثر ذلك على العملية التعليمية فيها.

رابعًا: القرارات:

- اعتماد الدراسة التي أعدّتها اللجنة الوزارية وموضوعها "واقع التعليم العام في الوطن العربي وسبل تطويره"، وعلى الجهات المعنيّة بوزارات التربية والتعليم في الدول العربية تنفيذ ما جاء بها وتطبيقه بما يتناسب مع ظروفها وإمكانياتها.

- دعوة المنظّمة إلى عقد ورش عمل متخصّصة تبحث في كيفية تنفيذ التوصيات وتَرفع رأيها إلى وزراء التربية والتعليم العرب.

مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب 11 "السياسات التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، التعليم 2030" المنامة، مملكة البحرين، نوفمبر 2019م،

ناقش المؤتمر الحادي عشر لوزراء التربية والتعليم في الوطن العربي الذي احتضنته مملكة البحرين في نوفمبر 2019 احتفالا بمئوية التعليم النظامي في المملكة، وناقش موضوع "السياسات التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، التعليم 2030"، وذلك انطلاقا من الوثيقة الرئيسة بعنوان موضوع المؤتمر، وقد تناولت موضوع تحقيق الهدف الرابع الخاص بضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع، ومعالجة موضوعات السياسة التعليمية وسبل تجويدها وهما أمران متكاملان، فالأول متطلب وطني إقليمي ودولي مرتبط بتطوير التعليم وله مؤشرات وتقارير دولية ترصده ضمن إطار عمل التعليم 2030، والثاني تقتضيه ضرورة إعادة النظر في تقييم السياسات التعليمية في اتجاه تكييفها بما يساعد في تحقيق الهدف المذكور، وتتألف الوثيقة من قسمين، الأول بمثابة الأصل الفلسفي لبناء سياسات تعليمية في الوطن العربي وتطويرها، وتصور آليات ذلك، وفق أسس علمية متبعة، أما القسم الثاني فهو محاولة في عرض السياسات الملائمة لتحقيق الهدف الرابع من خلال معالجة لكل غاية من غاياته وفهمها وتفسيرها وربطها بالسياسة التعليمية المناسبة لها والمتصلة به.

كما عرضت على أعمال المؤتمر وثيقة "التعليم النظامي في البحرين: سيرة مضيئة في مائة عام"، ووثيقة "تكامل منظومة تقويم التعليم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، قراءة في تجربة المملكة العربية السعودية"، ووثيقة" تعميم الموارد التعليمية المفتوحة لدعم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة"، ووثيقة "إدماج مفاهيم العروبة والبعد العربي في مناهج التعليم العام"، إضافة إلى وثائق المنظمة في مجال تنفيذ توصيات المؤتمر العاشر لوزراء التربية والتعليم العرب (عمان الأردن، 2016)

وهما وثيقة "آليات تفعيل دراسة تقويم الامتحانات العامّة في الوطن العربي وتطويرها"، ووثيقة "الترخيص لمزاولة التعليم ضمانا للتمعنين وتخسين الجودة في الدول العربية"

وقد صدر عن المؤتمر عدد من التوصيات انبثقت عن الوثائق المقدمة وهي:

التوصيات الموجهة إلى الدول العربية:

- تمكين المنظمة من تجاربها الناجحة وممارساتها الجيدة في تنفيذ سياسات تعليمية تساعد في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، التعليم 2030، للعمل على تعميم فائدتها على سائر الدول العربية،
- تعزيز سياساتها في تمويل التعليم والعمل على تنويع مصادره والبحث عن آليات جديدة تمكّن من دعم الموازنات العمومية وتحقق المعايير والمؤشرات المطلوبة دوليا بحلول العام 2030،
- دعم الجهود والمبادرات المبذولة في مساعدة الدول لعربية التي تمر بظروف واستعادة دورها،
- وضع مرجعية كفايات مهنية للمعلمين وتعزيز ما هو موجود منها بهدف الاستجابة للمتطلبات الوطنية في تطوير التعليم والمعايير الدولية في تأهيل المعلمين وتدريبهم، وإقامة شبكات تعاون بين مؤسسات تكوينهم،
- دعم منظومة الرصد والمتابعة والتقييم من خلال العمل على:
  - تطوير الأطر التشريعية والسياسات الخاصة بإحصائيات التعليم،
  - تعزيز القدرات الوطنية في مجال الرصد وجمع البيانات وتحليلها،
  - إعداد تقارير وطنيّة حول مؤشرات تنفيذ غايات الهدف الرابع ودعم استعمالها لمعالجة النقص الحاصل في البيانات اللازمة جدول التعليم 2030،
  - الاهتمام بنشر البيانات الخاص بمسألة " تقويم الامتحانات العامّة في الوطن العربي وتطويرها" انطلاقا من دراسة رئيسة مقدّمة إلى المؤتمر أعدّتها الألكسو انطلقت من تشخيص واقع العملية التقويمية التعليميّة وانتهت إلى تقديم مقترحات في تطويرها حتّى يستجيب التقويم التربوي لتحدّيات المرحلة القادمة، وطموحات مؤسّساتها التربوية والتعليمية، ولبلوغ هذا الهدف تكوّنت الوثيقة من أربعة أجزاء فكانت على النحو الآتي:
    - الجزء الأول: المشكلات والمفاهيم الرئيسة لنظم الامتحانات والتقويم التربوي،
    - الجزء الثاني: واقع الامتحانات والتقويم في الدول العربية،
    - الجزء الثالث: تجارب عالمية في مجال الامتحانات والتّقويم التّربوي،

- الجزء الرابع: التصوّر المقترح لتطوير الامتحانات ونظم التقويم التربوي في الوطن العربي.

بالإضافة إلى التقرير الذي قدّمه الخبراء والذي تضمّن ملخّصا للدراسات المعروضة والتوجّهات العامّة في مناقشتها وقائمة التوصيات المقترحة.

كذلك عرض المدير العام للمنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تقريرًا حول ما قامت به الألكسو لتنفيذ التوصيات الموجّهة إليها، وما بذلته الدول العربية في تنفيذ ما يعنيها من توصيات المؤتمر الذي تناول موضوع "الارتقاء بالتعليم الأساسي في الوطن العربي"، وصدرت عنه مجموعة من القرارات والتوصيات تمثلت في قرار تشكيل لجنة وزارية لإعداد دراسة حول واقع التعليم العام في الوطن العربي وسبل تطويره، وتوصيتين موجّهتين إلى الدول العربية، وثلاث موجّهة إلى المنظّمة، وثلاث أخرى بشأن تعزيز نشر اللغة العربية في جمهورية التشاد وتعليمها.

وانتهى المؤتمر في نهاية أعماله إلى إقرار ما يأتي:

أولًا: التوصيات الموجّهة إلى الدول العربية:

- العمل على تحديث نظم التقويم التربوي والامتحانات من حيث: تنويع أشكال التقويم، وإتاحة فرص متعدّدة لدخول الامتحان، بما يتناسب مع ظروف كل دولة ويحقّق ما جاء بالدراسة من توصيات.
- تخصيص نسبة مئوية ما بين 20-30% من معدّل الثانوية وتُعطى النسبة الباقية للاختبار التحصيلي والقدرات لأغراض المعادلة، أو لتقديمها للجامعات، أو للحصول على الابتعاث، وينطبق ذلك على المدارس الحكومية والخاصة والدولية.
- اتخاذ الإجراءات اللّازمة لإعادة تنظيم المراحل التعليمية من حيث: الإطار العربي للمؤهلات، ومعايير معادلة الشهادات، وتحديد المعارف والمهارات الواجب اكتسابها مع نهاية كل مرحلة، وتعديل التشريعات، بما ييسر انتقال الطلبة العرب بين الدول.
- سنّ التشريعات واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستقطاب الأوقاف في مجال تمويل التعليم العربي والتوسّع فيه وتطويره.
- تقديم الدعم والمساعدة لتعليم الأطفال في الدول العربيّة التي تعاني من أزمات مع إعطاء عناية خاصّة للتعليم في فلسطين.

ثانيًا: التوصيات الموجّهة إلى المنظّمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم:

- التنسيق مع الدول العربية في تبادل التجارب ووضع مؤشرات لمتابعة السياسات التعليمية الرامية إلى تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، التعليم 2030،
- التنسيق مع الهيئات والمراكز الوطنية المعنية بالقياس والتقويم لوضع شبكة عربية جامعة بهدف توحيد جهودها وتعزيز دورها في تطوير منظومة التقويم التربوي للمساعدة في تجويد النظم التعليمية وتحسين أدائها،
- عقد دورات تدريبية لتعزيز قدرات المسؤولين عن جودة التعليم في الدول العربية،
- تنظيم ملتقى إقليمي حول تعزيز مكانة القيم العربية والإنسانية المشتركة وتضمينها في مناهج التعليم في الوطن العربي،
- العمل على تعميم استخدام الموارد التعليمية المفتوحة وفقا للمعايير المعتمدة في الدول العربية من خلال التشجيع على إنتاج المحتوى العربي وإتاحته على المنصّات الإلكترونية للجميع، والاستفادة من المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في مملكة البحرين،
- التنسيق مع معاهد البحوث والدراسات الاستشرافية في الدول العربية من أجل إطلاق شبكة جامعة للتعاون وتبادل الرؤى بخصوص التعليم في الوطن العربي في ضوء المتغيّرات الإقليمية والدولية من أجل وضع حلول للمستقبل،
- تنظيم مؤتمر عربي للشباب حول دوره في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وسبل تفعيله وطنيا وإقليميا ودوليا.
- وضع معايير لأفضل التجارب التربوية الناجحة وإسنادها وتسليمها أثناء فعاليات مؤتمرات وزراء التربية مستقبلا،
- التشاور مع الدول العربية بشأن استضافة المؤتمر الثاني عشر لوزراء التربية والتعليم العرب، واقتراح موضوعه،
- دعوة المنظمة إلى التنسيق مع وزارة التربية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لتنظيم ملتقى عربي بالجزائر حول إنتاج الموارد العربية المفتوحة وضمان جودتها،
- دعوة المنظّمة إلى عقد ورش عمل متخصّصة تبحث في كيفية تنفيذ التوصيات وتَرفع رأيها إلى وزراء التربية والتعليم العرب.

مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب 12 "التعليم الاستدراكي" دولة فلسطين، نوفمبر 2021م،

ناقش المؤتمر الثاني عشر (12) لوزراء التربية والتعليم في الوطن العربي، برئاسة دولة فلسطين نوفمبر 2021، موضوع "التعليم الاستدراكي"، وذلك انطلاقا من الوثيقة الرئيسة بعنوان "التعليم الاستدراكي، (في سياق كوفيد 19)"، بهدف تبادل التجارب الجيّدة في التعليم الاستدراكي، ووضع ضوابط ومعايير لضمان جودة التعليم الاستدراكي، وصياغة توجهات ورؤى مستقبلية لتطوير التعليم الاستدراكي، وضبط شروط الشراكة مع المجتمع المدني والمنظمات ذات الصلة بالتعليم الاستدراكي، وتعزيز التعاون بين الدول العربية في مجالات التربية والتعليم.

كما عرضت على أعمال المؤتمر "جهود الألكسو لضمان استمراريّة التعليم زمن جائحة كوفيد 19"، ووثيقة "تعزيز مكانة القيم العربية والإنسانية المشتركة وتضمينها في مناهج التعليم في الوطن العربي"، إضافة إلى وثيقة دولة فلسطين تحت "التعليم الاستدراكي في ظل جائحة كورونا (الحالة الفلسطينيّة)"، مرفقة بعرض فيديو "التعليم في فلسطين قصّة نجاح"، ووثيقة الهيئة العربية للمسرح "إستراتيجية تنمية وتطوير المسرح المدرسي في الوطن العربي".

وقد صدر عن المؤتمر عدد من التوصيات انبثقت عن الوثائق المقدمة وهي:

التوصية الخاصة:

دعوة الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية لتبنّي آليات واستراتيجيّات من شأنها دعم التعليم في فلسطين عامة، والقدس خاصّة، لضمان الحق في التعليم الجيّد والمنصف والشامل للجميع، والحدّ من الفاقد التعليمي.

التوصيات الموجّهة إلى الدول العربية:

دعوة الدول العربية إلى:

- وضع سياسات وبرامج تعزّز الاستجابة للتّعليم في أوضاع الطوارئ والأزمات ويكون ذلك بدعم قدرة نظم التعليم في الدول العربية على استشراف الأزمات وحسن الاستعداد لمواجهتها وحسن إدارتها وتعقّب آثارها السلبيّة.
- وضع خطط عمل وطنية تساعد على التّسريع نحو التحوّل إلى التعليم الشامل والجيّد للجميع.
- العمل على وضع إطار تقييمي على مستوى كل دولة عربية يحدّد حجم الفاقد التعليمي بسبب كوفيد 19، ويمكّن من تنفيذ برامج للتعليم الاستدراكي السريع.

- دعم المعلّمين وأعضاء الأسرة التربوية كافة وتقديم المساعدة النفسية والاجتماعية لهم، لتمكينهم من التحول نحو التدريس الشامل والفعال لمساعدة الطلاب على الوصول إلى التعليم والتعلّم.
- العمل على تحقيق مبدأ الإنصاف والمساواة وتكافؤ الفرص وتيسير الوصول والاستفادة من التعليم الاستدراكي بتطوير طرق التكفّل بالمتعلّمين من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين ظروف الاستقبال والتأطير والدعم، والاستجابة بفعالية للاحتياجات المتزايدة للمتعلّمين باستخدام الطرق والوسائل الحديثة.
- تعزيز برامج التنشئة الشموليّة للطالب بما في ذلك صحّته الجسديّة والعقليّة والنفسيّة والاجتماعيّة في جميع مراحل التعليم ومرحلة الطفولة المبكّرة.
- تطوير استراتيجيات وطرق التعليم السريع ضمن برامج التعليم الاستدراكي وإدماجها لمعالجة فقدان التعلّم.
- دعم مبادرات الألكسو في مجال المسابقات والفعاليات المختلفة الموجّهة إلى الأطفال والطلبة والمعلّمين من أجل تعزيز مهاراتهم ومعارفهم في مجال العلوم والبحث العلمي والرياضيات (Stem) والمنطق واستيعاب التقانات الحديثة.
- تعميم "استراتيجية تنمية المسرح المدرسي وتطويره" بوصفها إطارا مشتركا لتطوير المسرح المدرسي في الدول العربية، ودعوة الدول العربية إلى التعاون مع الهيئة العربية للمسرح في تنفيذ مضامينها بحسب احتياجات كل دولة.
- تحفيز جميع الأطراف من مؤسّسات حكومية وقطاع خاص ومجتمع مدني إلى المساهمة في تعزيز التعليم الاستدراكي بنوعيه النظام وغير النظامي ضمانا لحقّ الجميع بما في ذلك الأفراد ذوي الإعاقة في التعليم الجيّد والمنصف والشامل مدى الحياة.
- تشجيع الدول على إنجاز تحوّلها الرقمي في التعليم تسييرا وتنظيما وتدريسا، وتعميم الفائدة من المنصّات الإلكترونية وإتاحة الموارد التعليميّة المفتوحة.

التوصيّات الموجّهة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو):

دعوة الألكسو إلى:

- التعريف بالتجارب والممارسات والنماذج العربية الجيّدة في التعليم الاستدراكي على غرار تجربة مدرسة الفرصة الثانية، والاستفادة منها في بناء البرامج والمشروعات المستقبلية.
- وضع إطار عمل لتمويل دمج التعليم عن بعد في المناهج التعليمية تعزيزا للتعاون العربي المشترك.
- تنظيم ندوة عربية "حول واقع التعليم الاستدراكي النظامي وغير النظامي، واستشراف سبل تجويده واستدامته في الدول العربية".
- وضع استراتيجية عربية للتعليم الاستدراكي تراعي السياقات الاجتماعية والاقتصادية للدول العربية وتساعد في وضع سياسات وبرامج تضمن الوصول إلى التّعليم والتعلّم للجميع.
- تنفيذ برنامج عربي بالتنسيق مع وزارات التربية والتعليم بالدول العربية لتعزيز مضامين التربية المدنية كالتربية على المواطنة، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، والتضامن الإنساني.
- تشكيل فرق عمل من خبراء متخصصين من الدول العربية لمتابعة تنفيذ التوصيات الموجهة إليها، وتقوم الألكسو بدور المنسق والميسر لتلك الفرق.

تحديد مكان وزمان عقد المؤتمر الثالث عشر:

عرض رئيس المؤتمر على الدول العربية موضوع استضافة المؤتمر في دورته القادمة، وتقدم معالي الأستاذ الدكتور محمد ماء العينين ولد أبيه وزير التهذيب الوطني والتكوين التقني والإصلاح بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بطلب استضافة المؤتمر الثالث عشر في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

القرار:

- الموافقة على عقد المؤتمر الثالث عشر في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وتوجيه الشكر إلى معالي الوزير .
- قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتنسيق مع الدولة المضيفة لتحديد موعد عقد المؤتمر، والتشاور مع الدول العربية بشأن موضوعه.

مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب13 "مستقبل التعليم في الوطن العربي في عصر التحول الرقمي "
المملكة المغربية، مايو 2023م

ناقش المؤتمر الثاني عشر (13) لوزراء التربية والتعليم في الوطن العربي، برئاسة المملكة المغربية مايو 2023، موضوع "مستقبل التعليم في عصر التحول الرقمي"، وذلك انطلاقا من الوثيقة الرئيسة بعنوان "التعليم في عصر التحول الرقمي"، بهدف مناقشة المتغيرّات المؤثّرة في تشكيل مستقبل التعليم، والتوجّهات العربية لمدرسة المستقبل، وتنمية المهارات الرقميّة في المجال التربوي في سياق التحّول الرقمي، وتطوير البنى التحتية الرقميّة والإدارة التعليميّة، وإعداد المعلمين لمدرسة الغد.

كما عرضت على أعمال المؤتمر وثيقة المملكة المغربية تحت عنوان "من أجل مدرسة عمومية ذات جودة"، ووثيقة "التربية الشاملة"، و"ملامح إطار عربي لتمويل دمج التعليم عن بعد في المناهج التعليميّة تعزيزا للتعاون العربي المشترك"، و"الفاقد التعليمي"، ووثيقة "تنفيذ التزامات المنهج العربي المشترك للمسرح المدرسي"، ومبادرة "شهر اللغة العربية"، كما عرضت على أعمال المؤتمر مداخلات في الموضوعات الآتية: تحويل التعليم بالدول العربية ما بعد القمة، والتجربة المغربية في مجال التعليم الأولي، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال التربية والتعليم، ونظرة حول تحديات التعليم بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأولويات والأهداف لدعم البنك الدولي. وتضمّنت جلسات عمل المؤتمر عرض للتجارب الوطنية للدول العربية للدول المشاركة في موضوعات: التعليم الإلكتروني، والذكاء الاصطناعي، وبرامج التحوّل الرقمي والبنى التحتيّة، وإدماج التربية على المواطنة في التعليم المدرسي، ونظام الثانوية العامّة. وذلك بهدف تبادل الخبرات بين الدول العربية لتعميم التجارب الفضلى والاستفادة

وقد صدر عن المؤتمر عدد من التوصيات انبثقت عن الوثائق المقدمة وهي:

التوصيات الموجّهة إلى الدول العربية: دعوة الدول العربية إلى:

- الإشادة بدور لجنة القدس برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس ووكالة بيت مال القدس الشريف، الذراع التنفيذي للجنة في دعم القدس والمقدسيّين من خلال تنفيذ مشاريع تهم عددا من الميادين بما فيها التعليم، مع التأكيد على دعم هذه المشاريع والدفع بها قدما في اتجاه تحقيق الأهداف النبيلة التي ترمي إلى الوصول إليها.

- تقديم الدعم والإسناد لقطاع التعليم في دولة فلسطين وخصوصا فيما يتعلق بالحفاظ على سيادية واستقلالية المنهاج الوطني الفلسطيني ومضامينه المرتبطة بالهوية وبالرواية الوطنية الفلسطينية ، وتضمين المناهج في الدول العربية مواد تعليمية ملائمة عن أبرز معالم الرواية الوطنية الفلسطينية.
- الإشادة بالوصاية الهاشمية على المقدّسات الإسّلامية والمسيحّية في القدس الشّريف، والدعم الكبير الذي تقدّمه في مجال التعليم الأساسي في القدس لتثبيت المنهاج الفلسطيني في المدينة المقدّسة، مع التأكيد على هذا الدور والدفع به قدما لدعم أهلنا في القدس.
- دعم جمهورية الصومال وجمهورية القمر المتحدة في الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال التحوّل الرقّمي، وأن تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتنسيق والدعم لها.
- توفير البيانات الإحصائية الحديثة عن قطاع التعليم للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مرصد الألكسو) لإصدار الاحصائيات والمؤشرات والتقارير ذات الجودة بشأن التعليم بالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين.
- توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي لدعم عمليات التعليم والتعلم وحوكمتها.
- توظيف المسرح المدرسي في تطوير العملّية التّعليمية وتحوّلاتها بالتعاون مع الألكسو والهيئة العربية للمسرح.
- ترشيح الطلبة الموهوبين للمشاركة في "مبادرة الموهوبين العرب" التي تنظمها مؤسّسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع، بتعاون مع منظمة الألكسو، وتبني برامج تضمن استمرار الرعاية لهم.

التوصيات الموجّهة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو): دعوة الألكسو إلى:

- رصد التجارب الوطنية الناجحة والممارسات الفضلى لبرامج التنمية المهنيّة المستمرّة للمدرسين في مجال التحوّل الرقمي وتعميمها على الدول العربيّة.
- وضع إطار عربي مشترك للتعاون في بناء القدرات المهنيّة للمدرّسين والمديرين والمشرفين في مجال التحوّل الرقمي.
- تنسيق الجهود العربية في مجال الارتقاء بتعليم اللّغة العربية وتعلّمها، وإغناء المحتوى الرقمي العربي، والتعاون مع المجلس الدولي للغة العربية لإنجاح "مبادرة شهر اللغة العربية".

- إجراء الدراسة اللاّزمة لإنشاء منصّة رقمية عربية مشتركة للموارد التعلّيمية المفتوحة بالتعاون مع الدول العربية والشركاء الاستراتيجيين.
- التنسيق مع مركز اليونسكو الإقليمي للجودة والتميّز في التعليم لاستكمال تنفيذ مشروع "النموذج/ المؤشّر العربي للجودة والتميز في التعليم"، وعرض مخرجاته على أعمال الدورة القادمة (14) لاعتمادها والبدء بتنفيذها.
- تنظيم ملتقيات وندوات دورية (سنوية) لرصد مدى تقدّم الدول العربية في توظيف التحوّل الرقمي في العمليّة التعّليمية، وعرض التجارب والجهود الوطنية التّربوية والتعليميّة عامّة، والتعليم الإلكتروني خاصّة.
- وضع آلية حوكمة جديدة من أجل متابعة إجراءات والتزامات الدول العربية لتسريع تحقيق غايات ومؤشّرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وقرارات قمّة تحويل التّعليم 2022م بالتعاون مع الشّركاء الاسّتراتيجيين.
- وتقدم سعادة السيدة / بثينة بن علي الجبر النعيمي وزيرة التربية والتعليم والتعليم العالي بدولة قطر بطلب استضافة المؤتمر الرابع عشر (14) في دولة قطر.

القرار:

- الموافقة على عقد المؤتمر الرابع (14) عشر في دولة قطر، وتوجيه الشكر إلى معالي الوزيرة .
- قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتنسيق مع الدولة المضيفة لتحديد موعد عقد المؤتمر، والتشاور مع الدول العربية بشأن موضوعه.